



د. مشهور أبو دقة

4

د. مشهور أبو دقة يهدد شركة الاتصالات بعدم تجديد الرخصة «ان لم تقم بواجباتها»

الافطارات الجماعية..

2 بذخ رمضاني يغيب عنه الفقراء

خبير اقتصادي يدعو لبرامج تقشفية
تتحملها النخبة لا «المواطن
البسيط ذو المعدة الخاوية»

6

خبراء: مباني فلسطين فريسة
سهلة للزلازل.. ومقاولون:
لا، انها ثقيلة ومنخفضة

7



الفخامة لها اسم... الآن أصبح لها عنوان



«هستيريا» الاسواق وازمات الديون تضع العالم على بوابة الركود

12

حاولنا جاهدين وضع المرأة الفلسطينية شريحة سيدات الاعمال ضمن اهتمام ملحق حياة وسوق ولكننا ربما طرقتنا الباب الخاطئ حيث اعتقدنا ان منتدى سيدات الاعمال هو العنوان لكن خاب ظننا لان زميلتنا المكلفة بمتابعة زاوية المرأة ودورها في الاقتصاد واجهت الاهوال والاثقال والاهمال من منتدى السيدات المخمليات. فالمسؤولة عن المنتدى ترفض الكشف عن اسماء وعناوين العضوات الا وفق مزاجها فهي التي تريد تحديد السيدة التي ستجرب معها المقابلة.. وبعد خوض معركة الحصول على اسم وعنوان سيدة الاعمال والاهوال يجري تحديد موعد بجهود شاقة يتغير في اليوم مرتين وثلاثا.. وبعد اجراء المقابلة تشترط السيدة المخملية قراءة المقابلة قبل نشرها حتى لا يقع خطأ في النص المقدس الذي قالته.. واحيانا تحتفظ بالنص لاسباب قبل الافراج عنه ثم ترفض نشره لانه لا يعبر عنها وعند سؤالها يا سيدة الاعمال هل جاء في النص كلام لم يخرج من فمك الرقيق والدقيق مثل بوز الاريق ترد بالنفي ولكنها لا تريد نشر الدرر النثرية التي تفضلت بها على القارئ الفلسطيني المسكين الذي ينتظرها بفارغ الصبر وفارغ الصحن والبطن.

مهما حاولت ان تكون صبورا مع نساء مخمليات مهمليات في مجال الاعمال فإن للصبر حدودا اذ يبدو ان بعض هذه الفئة ورثت الاعمال أو تم توكيلها به ولم تخلقه.. وبالتالي ارتأينا التركيز على النساء العاملات حقا من صانعة المخملات الى سايقة الغنمات، لانهن أولى بالرعاية من سايقة المرسيدسات.

الافطارات الجماعية.. بذخ رمضان يغيب عنه الفقراء

التي وصفتها بـ«افطارات البهجة الإعلامية» التي تخصص لفئات غير الفئات الفقيرة والمحتاجة، بأنها تقع ضمن هدر المال وتبذيره.

وأشارت المصري إلى ان شهر رمضان يشهد موجة من الاحتفالات بإقامة الافطارات الجماعية التي تحولت إلى تقليد بعيدا عن الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها.

وقالت المصري: «يمكن الاستعاضة عن إقامة حفل إفطار جماعي لـ500 شخص مرة واحدة بتوزيع مساعدات للأسر شديدة الفقر على مدار 10 أيام في شهر رمضان».

وفي المقابل فان حلول شهر رمضان المبارك أصبح بمثابة مناسبة ترويجية للكثير من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص وحتى المؤسسات الأهلية التي تعمل على إقامة حفلات إفطار جماعية في الفنادق والمطاعم.

وحسب المعلومات التي جمعتها «حياة وسوق»، فان الحديث يدور عن أموال طائلة تنفق على إقامة الافطارات الجماعية التي تقام على مدار أيام رمضان إلى حد أن أغلبية الفنادق والمطاعم تلجأ إلى استخدام نظام الحجوزات المسبقة لتلافي حالة الضغط الشديد على إقامة مثل هذه الافطارات الجماعية في هذا الشهر.

وتراوح قيمة وجبة الإفطار للشخص الواحد ما بين (60 إلى 120) شيقلا في المتوسط ويرتبط ذلك بطبيعة المكان ونوعية الطعام والامتيازات التي تقدمها المطاعم والفنادق للزبائن من المؤسسات والشركات بمختلف أنواعها، في حين أن هناك العديد من المؤسسات الخيرية والمجتمعية تعمل على الطلب

في اطار تعزيز التضامن الاجتماعي مع الفقراء والمحتاجين فانها تعتبر شكلا من اشكال التضامن والمساعدة الاجتماعية، اما اذا اقيمت لاناس متخمين وشخصيات ونخب غير محتاجة فانها تصنف ضمن اشكال التبذير واهدار المال العام ومن ضمن اشكال النفاق الاجتماعي».

واضاف: «بغض النظر عن مصدر هذه الاموال سواء كانت من الخزينة العامة او من مؤسسات اهلية او قطاع خاص، فان الطريقة والفئة المستهدفة لإقامة مثل هذه الافطارات تحدد الحكم عليها»، مشيرا إلى وجود مؤسسات وشخصيات عربية تتولى تمويل إقامة العديد من الافطارات الجماعية في شهر رمضان لاهداف انسانية ودينية. ويدعم الشعبي فكرة فتح نقاش مع مثل هذه المؤسسات والمتبرعين من اجل وضع ضوابط ومعايير واضحة لمساعدة فئة الفقراء والمحتاجين وتحقيق الأهداف المرسومة.

وقال: «لا يعقل ان تنفق الاموال المخصصة لمساعدة الفقراء على افطارات جماعية يغيبون عنها مهما كانت الأسباب».

وتتفق وزيرة الشؤون الاجتماعية ماجدة المصري إلى حد كبير مع ما قاله الشعبي وتضيف عليه دعمها لوضع أنظمة ولوائح واضحة لضبط الإنفاق وتحديد الفئات المستهدفة من مثل هذه الفعاليات.

وتتابع المصري: «يجب إعادة النظر في الكثير من الممارسات بهذا الخصوص مثل استبدال إقامة الافطارات الجماعية لمرة واحدة بتقديم مساعدات مالية وعينية منتظمة للعائلات شديدة الفقر خلال شهر رمضان». واعتبرت المصري إن إقامة الافطارات

مع حلول الاسبوع الثاني من شهر رمضان الفضيل، بدأت اجهزة الفاكس تتحرك في

الكثير من المؤسسات لارسال مئات الدعوات لحضور الافطارات الجماعية التي اعتادت الكثير من المؤسسات الرسمية والاهلية ومؤسسات القطاع الخاص على اقامتها بمناسبة حلول شهر رمضان، لكن المفارقة الفاضحة ان مثل هذه الدعوات لا تصل لفئة الفقراء فهم بالاصل لا يملكون حتى خط هاتف للاتصال بهم. ومع شدة التنافس على إقامة «حفلات» الافطار الجماعية في المدن طيلة الشهر الفضيل، فان الآراء والمواقف تتباين ازاء هذه الظاهرة الاجتماعية فهناك من يعتبرها وسيلة لتعزيز التضامن الاجتماعي في حين يرى اخرون انها تقليد ونوع من انواع النفاق الاجتماعي وهدر للمال العام، خاصة ان الحديث يدور عن افطارات جماعية لشخصيات متخمة اقتصاديا ويغيب عنها الفقراء والمحتاجون.

في المقابل فان «حياة وسوق» حصلت على معلومات من مصادر رسمية في السلطة الوطنية تؤكد ان الرئيس محمود عباس اصدر مؤخرا تعليماته بعدم إقامة حفلات الافطارات الجماعية لهذا العام في اطار المساعي الرامية إلى ترشيد الانفاق العام لا سيما ان العام الماضي شهد انفاقا ماليا كبيرا على إقامة مثل هذه الافطارات حيث حصلت كل محافظة على ما قيمته 200 الف شيقل لإقامة الافطارات الجماعية.

ويرى مفوض عام ائتلاف «امان» د.عزمي الشعبي ان الحكم المطلق على إقامة الافطارات الجماعية امر غير ممكن، وقال: «اذا اقيمت الافطارات الجماعية

HIGH QUALITY ENERGY DRINK

no effect without effect®

HIGH QUALITY ENERGY DRINK

الشيف.. أبوفايك



ويقدم عنابي فكرة توفير وجبات للفقراء والمساكين او توفير دعم عيني او مادي بقيمة هذه الافطارات.

وقال عنابي: «بدل وجبات الطعام فانه يمكننا دعم طالب محتاج او اسرة محتاجة افضل من البذخ والاسراف وخصوصا ان جزءا كبيرا من كميات الطعام يلقي في سلة المهملات ومكب النفايات، وهذا حرام دينيا وهدر للمال دون اية فائدة».

ودعا عنابي الى اعادة النظر في الافطارات الجماعية التي تقوم بها المؤسسات بهدف جمع التبرعات لان الشخص نفسه من المتوقع ان تتم دعوته من قبل اكثر من مؤسسة وهذا يصبح عبئا كبيرا على المقتدرين والمتبرعين.

وحسب عنابي فان اعداد الاسر الفقيرة والمحتاجة المسجلة رسميا في سجلات المديرية تصل الى حوالي 4000 اسرة موزعة في المحافظة، رغم تأكيده ان الاسماء الموجودة لا تعكس العدد الحقيقي في المحافظة. وقال: «بالتأكيد هناك اضعاف هذا الرقم ولكنهم غير مسجلين وهناك عائلات مسجلة في لجنة الزكاة ومن الممكن ألا تكون ضمن سجلاتنا في الشؤون الاجتماعية». اما الباحث والناشط الحقوقي ياسر علاونة فيرى ان الحكمة في شهر رمضان هي الشعور بالفقراء وان الهدف هو العبادة والشعور بالآخرين وليس التبذير والبذخ، وقال: «اعتقد ان جزءا كبيرا من الأكل يذهب (للزبالة) وهناك الآلاف من الفقراء والمحتاجين». وتابع: «في بعض الدول دولار واحد او حتى اقل قد ينقذ انسانا من الموت او الجوع او يوفر له ابرة للعلاج».

واشار علاونة الى ان هناك حاجة لاقامة مظاهر اجتماعية في رمضان مثل توطيد للعلاقات عن طريق التواصل والاجتماع في بيت الاسرة الكبير، مؤكدا ان حصر قضية الافطارات الجماعية في الطعام والشراب يمثل خروجا عن مضمونها وجوهرها ويشكل اهدارا للمال من خلال التباهي بالمظاهر الاصطناعية في حفلات المطاعم والفنادق في حين تترك الفئات الفقيرة دون مساعدة او دعم في هذا الشهر الفضيل.

الله والبيرة، معين عنساوي، فان الحديث يدور عن ظاهرة باتت مقلقة بما تتضمنه من بذخ وهدر للمال العام بصورة غير مبررة، مشيرا الى ان العام الماضي شهد طفرة غير مسبوقة في موضوع التنافس على اقامة الافطارات الجماعية التي في اغلبها لم تخصص للفقراء بل انها اقيمت لشخصيات سياسية واقتصادية واعلامية وثقافية.

ويقدم عنساوي فكرة اقامة مثل هذه الافطارات لاسر الشهداء او الجرحى او الاسرى الفقيرة، لكنه يقول: «للاسف مثل هذه الفئات تكون غائبة في اغلب الافطارات الجماعية التي تقام في مطاعم وفنادق المحافظة».

واقر عنساوي بان محافظة رام الله والبيرة اقامت حفل افطار جماعي في شهر رمضان الماضي بقيمة وصلت 200 الف شيقل، لكنه قال: «العام الحالي لم ترصد اية مبالغ لاقامة الافطارات الجماعية وبمقدوري ان اقول ان الرصيد لهذا العام هو صفر». وازضاف: «هناك العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية بادرت بالاتصال بنا لتغطية نفقات افطارات جماعية او المشاركة فيها ونحن بصدد دراسة الامر خاصة ان هناك مؤسسات مجتمعية خيرية تستحق الدعم والاسناد».

من جانبه، يقول مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة، امين عنابي، ان ظاهرة الافطارات الجماعية أخذت في الازدياد في السنوات القليلة الماضية، لكنه اشار الى تحول نوعي وجوهري في مضمون هذه الافطارات، وقال: «الافطارات الجماعية كانت تعقد في السابق ضمن اطار وحدود العائلة الواحدة بحكم ان طبيعة عائلاتنا كانت عائلات ممتدة وكانت العائلات كبيرة العدد».

واضاف: «لكن في ايامنا ونتيجة لعدة عوامل اثرت مباشرة على شكل العائلات أصبحت شريحة الفقراء غائبة عن افطاراتنا الجماعية وتتم دعوة من هو مقتدر ويتمتع بوضع اقتصادي جيد».

من مؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات السلطة الوطنية أو حتى الدولية مساعدها في تغطية اقامة الافطارات الجماعية للفئات التي تتلقى الخدمات أو المساعدات من قبل تلك المؤسسات. وفي المقابل فان اغلب المؤسسات تسارع لإتمام الحجوزات لإقامة الافطارات الجماعية من خلال الطلب من المطاعم والفنادق عروض أسعار لوجبات الطعام والامتيازات الإضافية التي يمكن الحصول عليها. ووفقا لما اكدته المصري فان الحديث يدور حول انفاق غير مبرر على مستوى الافطارات الجماعية من قبل المؤسسات والشركات المختلفة، خاصة ان اغلبية المدعوين يكونون من الاشخاص المقتدرين. واوضحت ان وزارة الشؤون الاجتماعية تعتمد آلية واضحة في اقامة مثل هذه الافطارات الجماعية التي تكون ممولة من جهات ومؤسسات وشخصيات عربية، مشيرة الى ان الوزارة تعتمد على كشوفات القوائم المسجلة لديها على مستوى العائلات الفقيرة او شديدة الفقر او فئات المعوقين.

وتابعت: «بناء على ذلك فانه تتم دعوة هؤلاء الاشخاص باعتبارهم في حاجة ماسة للدعم والمساندة»، موضحة انه «في البرامج التي تعتمد على اموالنا الفلسطينية فانه يمكن اعادة النظر فيها في حين ان البرامج المدعومة من جهات خارجية او دول شقيقة وصديقة فانهم الذين يحددون آلية الانفاق على هذه الفعاليات خاصة انهم يحرصون على اقامتها لاغراض دينية».

واوضحت ان هناك العديد من الجهات العربية والدولية ابدت استعدادها لدعم اقامة الافطارات الجماعية لهذا العام.

وأضافت: «هناك جهات ابدت استعدادها لتمويل 45 الف وجبة افطار وهناك جهات اخرى استعدت لتخصيص ما قيمته 800 الف شيقل تقريبا لهذا الغرض وبعض الجهات الاخرى استعدت لتوفير 4500 وجبة».

وحسب مدير عام الشؤون الادارية والمالية في محافظة رام

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: «يادي مكتوفتان.. والشركة لا تنفذ القرارات»

أبو دقة يهدد شركة الاتصالات بعدم تجديد الرخصة «ان لم تقم بواجباتها»



د. مشهور أبو دقة

حياة وسوق
ابراهيم ابو كامش

هدد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. مشهور أبو دقة، في تصريحات غير مسبقة خاصة بـ «حياة وسوق»، وصفها هو بانها «خطيرة جداً»، بعدم تجديد الرخصة لشركة الاتصالات الفلسطينية في سنة 2016، ان لم تقم بواجباتها. واعتبر أبو دقة الرخصة الممنوحة لشركة الاتصالات «عاراً على السلطة»، وان القانون قاصر عن محاسبة الشركة، وقال: «أنا كوزير يادي مكتوفتان في التعامل مع شركة الاتصالات»، مؤكدا ان الشركة «لا تنفذ القرارات التي تتخذها الوزارة».

واتهم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شركة الاتصالات الفلسطينية بالاختراق الكبير في استثماراتها، وبانها لم تقم بالاستثمارات التي يجب أن تقوم بها خصوصا في الخطوط الثابتة والانترنت، وان ما تقدمه الشركة من مساعدات هو «رشى اجتماعية». وقال: «يكفي ما حققته الشركة من أرباح»، مطالبا مجلس الإدارة بتغيير نهج «أخذ ما يمكن أخذه» والاهتمام بالاستثمار طويل المدى في البنية التحتية لضمان تجديد الرخصة. من جانب آخر، أعلن أبو دقة ان عنوان المرحلة المقبلة هو «تخفيض تعرفه الاتصالات»، وكشف ان الاسبوعين المقبلين سيشهدان اعادة بناء مجلس الإدارة وتفعيل الحساب البنكي للهيئة الوطنية لمسميات الانترنت «بنينا».

وفيما يلي النص الحرفي لمقابلة الوزير أبو دقة:

*** هل تتفق مع الرأي القائل ان قطاع الاتصالات متغول على قطاع تكنولوجيا المعلومات وبالأخص صناعة البرمجيات في البلد؟ (من ناحية حجم السوق، والاهتمام الرسمي.. الخ).**

- اتفق مع الرأي القائل ان قطاع الاتصالات متغول على قطاع تكنولوجيا المعلومات من حيث الحجم في السوق، وليس من حيث الاهتمام الرسمي. قطاع الاتصالات أقدم من قطاع البرمجيات. كان عندنا (صناعة) برمجيات قبل الاتصالات ولكنه كان (قطاعا) صغيرا ومتواضعا وكان مهيمنا عليه من الجانب الإسرائيلي. كان من الواجب على كل البرمجيات أبان الاحتلال ان ترجع للمؤسسات والشركات الإسرائيلية. لكن قطاع البرمجيات انتعش بعد زوال الاحتلال وما زال يتوسع. من جانب آخر، قطاع الاتصالات (أكبر) لان قيمة الاستثمارات فيه كبيرة خاصة قطاع الاتصالات الخلوية، (بالإضافة لوجود) نوع من الاستثمار في قطاع الاتصالات الثابتة.

طبعاً الاهتمام الحكومي بقطاع الاتصالات زاد كثيرا لأن الحكومة مفوضة بتنظيم هذا القطاع ويجب أن لا تتركه، لكن قطاع البرمجيات هو قطاع لا يحق للحكومة التدخل فيه، (وعندما) تدخلت فإنها بنت فرق عمل في داخل المؤسسات (ل) تعمل برمجيات وهذا خطأ كبير. كان من المفروض أن تلتزم الحكومة بقواعد السوق العالمية في عملية التعاقد من الباطن، بمعنى يجب أن نثق بقطاعنا الخاص وبقطاع البرمجيات لأن يعملوا برمجيات للحكومة ويجب الا نبني إمبراطوريات داخل الوزارات لبناء برمجيات لها، هذه العلاقة ما زالت بحاجة لتوضيح، ففي قطاع الاتصالات هناك اهتمام حكومي كبير لأننا نتطلع إلى تحرير قطاع الاتصالات.

وبرأيي أخطأنا خطأ كبيرا في الماضي بسماحنا بعمليات احتكارية في قطاع الاتصالات. ولم تكن توجد رقابة على شركة الاتصالات كما هو مفترض ومتفق عليه عالميا ودوليا، فشركة الاتصالات لم تقم بالاستثمارات التي يجب أن تقوم بها خصوصا في الخطوط الثابتة، فلغاية اليوم عندنا مناطق مهمشة لا يوجد فيها اتصالات على الإطلاق ولا يوجد فيها انترنت، وقمنا بمراجعة شركة الاتصالات عدة مرات، ولكن القانون قاصر، وعندنا نقص كبير بالقوانين التي تسمح للوزارة بمخالفات لشركة الاتصالات ولغاية اليوم نكتب لشركة الاتصالات أنها يجب أن تعمل هذا وتعمل ذلك ولكنها تماطل وتسوف ولا تقوم بما هو مفروض أن تقوم به من ناحية الترخيص.

الرخصة الممنوحة لشركة الاتصالات هي رخصة مجففة بشكل كبير بحق السلطة ولو ترك الأمر لي لاتصرف خارج القانون لأعطيت شركة الاتصالات مهلة قصيرة جدا لتطبيق ما كان يجب تطبيقه أثناء (فترة الامتياز) الحصرية للشركة.

تحرير السوق معركة والخاسر فيها هو الحكومة، لم نقم بتحرير السوق بالسرعة التي كانت متوقعة بسبب تصلب وعدم تنفيذ توجهات الحكومة والوزارة من قبل الشركة لانه لا يوجد عندي شيء قانوني والرخصة تقيد يد الوزير بالكامل ومن أجل تمكيني من فرض شيء يجب الدخول بمताهات اللجان العليا والسفلى لانجاز شيء بسيط. هذه الرخصة عار على السلطة وأقولها من خلال جريدتكم انه على كل مستثمر في شركة الاتصالات أن يسهم في تصليح هذا النهج الموجود عند مجلس ادارة الشركة لانه لن تجدد الرخصة ان بقوا على هذا النهج... فليعلموا ذلك. وشكلنا فريق عمل من الوزارة لرصد كل مخالفاتهم ووضعها في قائمة (وخاصة) عدم تطبيق قرارات أو توجهات الوزارة.

كيف تقيمون خدمة الانترنت التي يتلقاها المستهلك الفلسطيني؟ ما هي اولوياتكم لتطوير تلك الخدمة؟

من المفروض أن تكون خدمة الانترنت المتوفرة للمواطن أفضل من الموجودة حاليا، ومن المفترض ان تكون هذه الخدمة مثل أي خدمة موجودة في العالم المتقدم. والى جانب معيقات الاحتلال هناك (معيق آخر هو) رخصة حصرية لشركة الاتصالات التي تحقق أرباحا كبيرة. وبرأيي كان من المفترض أن يكون (للشركة) ارباح أقل واستثمار أكبر من أجل أن يضمنوا تجديد رخصتهم (وبالتالي) عائدا أكبر على المدى الطويل.

لكن للأسف اعتمدوا أخذ ما يمكن أخذه وتحصيله وهذا ما يزعجني وأفضل ان لا تخرج شركة الاتصالات على مدى السنتين القادمتين ولا فلسا واحدا من البلد والاستمرار في بناء البنية التحتية وعدم توزيع مليم واحد من الربح. وسوف تكون جريمة ان حدث غير هذا ومطلوب من شركة الاتصالات أن يكون عندنا شبكة اتصالات حديثة تضاهي أي شبكة اتصالات في العالم.. الياف ضوئية وغيره، ويكفي ما حققته الشركة من أرباح وعليها التوقف هنا.

*** الهيئة الوطنية لمسميات الانترنت «بنينا» لا تزال بيد الحكومة المقالة. بتقدير، ما هو حجم الأموال التي تدخل لـ«بنينا»؟**

- كان هناك مشكلة في حكاية «بنينا» عند حصول الانقسام بين غزة والضفة، ولم يكن أحد يتوقع الانقسام الذي حصل وكان كل الثقل ومراكز الخوادم وقاعدة المعلومات والبيانات الخاصة بـ «بنينا» موجودة في غزة.

لكن حصل خير ولا أقول انه حصل شر. تعاملنا نحن في الوزارة كان تعاملنا خاطئا بالاساس. لم يكن لدى الوزارة نوع من التقدير أن «بنينا»

كان لشركة الاتصالات (فترة امتياز) حصرية لمدة عشر سنوات، وأعطيت هذه الحصرية على أساس 99 % من المناطق الفلسطينية ولم تقم الشركة (بتغطية جميع هذه المناطق) حتى هذا اليوم. نتلقى منهم ردا بأنها غير مجدية اقتصاديا وهذه عبارة عن إدانة. نحن نعرف أنها غير مجدية اقتصاديا للغور ولكن الرخصة أعطت للشركة (شاملة) ما هو مجد وغير مجد اقتصاديا. والسلطة أعطت الشركة احتكارا للسوق عمليا خاصة في الخطوط الثابتة، فإتينا الرد اليوم بعد 15 سنة من الرخصة بالتحدث بهذه الطريقة. هذا غير مقبول بالنسبة لي وكان يفترض الرد (بان) هذا يجلب مخالفات جسيمة على شركة الاتصالات، لكن القانون لا يسمح للأسف للوزارة بأن تقوم بما يجب أن تقوم به.

نحن قمنا برفع مشروع قانون للرئيس عبر رئاسة الوزراء ولليوم للأسف لم يتم توقيع القانون، فنحن أيدينا مكتوفة وأنا كوزير يادي مكتوفتان في التعامل مع شركة الاتصالات ولذلك أقول في 2015 سوف نقوم بنقاش شركة الاتصالات لان رخصتها تنتهي سنة 2016، في 2015 سوف نبدأ بعملية التفاوض لتجديد الرخصة. أنصح شركة الاتصالات والمساهمين في شركة الاتصالات أن يقوموا بما يجب أن يقوموا به تجاه الشعب الفلسطيني وإلا لن يروا تجديدا للرخصة... من الآن... لن يروا، وهذا تصريح خطير جدا وأنا أول مرة أصرح به بهذه الصورة.

وأقول لشركة الاتصالات يجب عليها الا تنكمش ويجب عليها أن لا تنشغل كثيرا بجلب الأرباح وتوزيع الأرباح على مساهميتها وتغفل واجباتها تجاه الشعب الفلسطيني.

لا يعني كثيرا توزيع كمبيوتر هنا وهناك وتوزيع رشاوى اجتماعية هنا وهناك، أنا كل ما يعنيني الاستثمار على الأرض وهذا أخفقت به شركة الاتصالات بشكل كبير.

هذه رشاوى اجتماعية بالنسبة لي ولا أعتبرها مسؤولية اجتماعية وهذا كلام فارغ، قم أولا بواجبك ومن ثم نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية، ولطالما لم تقم بواجبك فاني اعتبرها رشاوى اجتماعية.

تخفيض التعرفة

*** هل من الممكن أن يتم في مرحلة قريبة الغاء قيمة الاشتراك وتخفيض تعرفه الاتصالات اسوة بقطاع الكهرباء؟**

- هذا عنوان المرحلة المقبلة: تخفيض تعرفه الاتصالات. والشركة تتذرع بانهم يستثمرون في السنة 50 مليوناً، يجب التدقيق على ذلك وهو استثمار جيد.. للأسف القوانين الموجودة لا تسمح لي بفرض عقوبات على شركة الاتصالات، فالشركة لا تنفذ القرارات التي تتخذها الوزارة.

يكفي شركة الاتصالات ما حققت من أرباح

لا يوجد تعاون داخل المؤسسة الحكومية ونفتقد لنظرة موحدة للعمل. الوزارة بذلت مجهودا كبيرا وعملنا عدة مبادرات وبرامج مع دول، واتفاقيات مع حكومات استونيا ومالطا وغيرها، ولكن الوزارات تعمل منفردة، مع انه تم نقاش هذا الوضع مع مجلس الوزراء عدة مرات، وهناك توافق على المستوى الوزاري ولكن في الادارات الاخرى التي تأتي في الصف الثاني بعد الوزراء تجد عمليات تعارض.

أقدمنا على خطوة كبيرة حيث ربطنا كل المؤسسات الحكومية بالاليف الضوئية وهناك عمليات يفترض انها تسير قدما فهناك تفعيل لوجود نافذة واحدة لتقديم الخدمات للبريد وغيره، وللاسف لا يوجد التعاون المطلوب، فلا يوجد التعاون المطلوب من جميع الوزارات، هناك وزارات تتعاون بشكل جيد وأخرى لا تحضر حتى الاجتماعات ولا ترى أي أهمية لهذا الموضوع، وهذا للاسف محبط كثيرا ولا يوجد سبب لعدم الحضور.

قانون المعاملات الالكترونية الذي تعكفون على اعداده. لماذا؟

نحن جهزنا قانونا جيدا ونشر على موقع الوزارة الالكتروني وبدأ النقاش به وللاسف لم يصلنا اي تعليقات وأرسلناه للتحكيم الدولي من أجل أن يكون على مستوى عالمي، فقدم البنك الدولي والاسكوا ملاحظات عليه ونقوم الان بادراج هذه الملاحظات وهو جاهز والان وضع للنقاش وأمل أن يرفع لمجلس الوزراء في شهر أيلول القادم بعد استكمال النقاش العام الداخلي والخارجي، وهذا القانون ضرورة لانه يتعلق بكل العمليات الالكترونية التي لا يوجد لها لغاية الان مرجعية قانونية.

دور الوزارة في تطوير نظام التجارة الالكترونية

هل للوزارة دور في تطوير نظام للتجارة والدفعات الالكترونية Electronic payment gateway؟

هذا في اطار تفعيل القانون، لا يوجد عندنا شيء بهذا الجانب الا ان نحضر البيئة القانونية لا سيما ان هناك تأخيرا كبيرا في فلسطين بهذا الموضوع ومن أهمها عدم وجود البيئة القانونية.

هل نتوقع خدمات بريد فلسطينية فاعلة قريبا؟

نعم أتوقع توفير خدمات بريد فلسطينية فاعلة قريبا، فهناك عمل كثير مضمن على البريد، وقمنا بشبك مكاتب البريد، اليوم البريد الداخلي جيد ومعظم القضايا مع الجانب الاسرائيلي يجري حلها ووافق الجانب الاسرائيلي من حيث المبدأ أن يدفع كل أموال البريد التي لم تدفع منذ قيام السلطة الوطنية وتقدر قيمتها بملايين الشواقل، واعتقد بوجود نية لاعادة تشغيل البريد الخارجي بشكل جيد، ونحن نقوم حاليا بعملية الترميز فمن المفترض ان يكون عندنا رمز بريدي لكل منطقة وعملية اتمة البريد سوف تكون عنوانا للمرحلة القادمة.

هناك اتصالات مباشرة بين فرعي الوزارة في الضفة وغزة وهناك شبه توافق مع الشكر للشركاء في القطاع الخاص خصوصا شركة الاتصالات واتحاد شركات أنظمة المعلومات بيتا للتوسط، بحيث يسمح للشركات المرخصة في غزة بالعمل في الضفة والعكس صحيح، وهناك جهود واتصالات داخلية بين فرعي الوزارة في الضفة وغزة لتوحيد أنظمة التراخيص.

وعلى الاقل يوجد هناك اتفاق مبدئي بأن الشركات التي تعمل في الضفة تعمل في غزة والتي تعمل في غزة تعمل في الضفة، وستظهر نتائج هذا الاتفاق مطلع آب.

استيعاب الخريجين الجدد

يتخرج حوالي 1600 متخصص في تكنولوجيا المعلومات في بلادنا سنويا. هل هناك خطط لدى الوزارة لاستيعاب هؤلاء الخريجين؟

كما تعلم، القطاع الحكومي لا يستطيع استيعاب الخريجين الجدد، ولكن نحن بحاجة لموظفين خصوصا في قطاع البريد وخصوصا موظفي تكنولوجيا المعلومات وعمليات الأتمة الحكومية وغيرها، لكن الأهم من ذلك نحن نشجع عمليات التعاقد مع شركات القطاع الخاص من الباطن. وكما تعلم هناك أزمة مالية، لكن توسيع الخدمات الحكومية أو عمل مشاريع كبيرة خصوصا اتمة المعلومات الحكومية والتوسع فيها يجعل شركائنا تعمل بشكل كبير وتوظف أشخاصا جددا، ويرأيي هناك توسع في قطاع تكنولوجيا المعلومات حتى في ظل الازمة المالية، وهناك شركات كثيرة تعمل بالتعاقد مع الباطن مع شركات خارجية وهناك توظيف لكن ليس بحجم عدد الخريجين الجدد.

ويبقى العائق الكبير في هذا الموضوع هو الاحتلال، وهناك شركات كثيرة ترغب بالعمل في فلسطين ولكنها تخاف لعدم تحكمنا بالمداخل والمخارج وبحرية التنقل وللتدخل الاسرائيلي في العمليات التجارية في فلسطين، عندنا قوانين استثمار جيدة وكل الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات تعمل شغل جيد.

الحكومة دفعت للحاضنة الالكترونية من أجل ان تبدأ بأعمال وشركات جديدة خصوصا من الخريجين أنفسهم الذين يبادرون بمشاريع شركاتهم. وهناك صناديق تمويل للمال المغامر متخصصة بتكنولوجيا المعلومات، وخلال العامين القادمين سيكون هناك مبادرات كبيرة للاستثمار في أفكار جديدة للخريجين الجدد.

هناك عدة مبادرات بدأت في الضفة وقطاع غزة والحكومة تشجع هذه الصناديق الاستثمارية على بدء شركات جديدة وتنشطها.

الحكومة الالكترونية.. محبطة

كيف تقيمون التقدم في موضوع الحكومة الالكترونية؟ وهل نحن قريبون من هذا الهدف؟

الحكومة الالكترونية هي أكثر موضوع محبط... وبشكل كبير. وهذا الاحباط يأتي من البطء في التنفيذ بينما يجب انجازه بسرعة.

يجب أن تكون مستقلة وان مرجعية «بنينا» هي مجتمع الانترنت العالمي «ايانا» و«أي كان» وهما مستقلان وحتى الرئيس الاميركي ليس له سلطة عليهما. و«بنينا» كانت مستقلة وعملت بشكل جيد، وهي من أفضل الهيئات والمسميات العربية في المنطقة وعندها اسماء مسجلة بشكل كبير وثيقة عالية فيها، لكن حينما حصل الانقسام كان من المفترض أن لا يحصل فيها شيء لا سيما انها هيئة مستقلة وغير تابعة لاحد، لكن في القانون من يرأس «بنينا» واحد من الوزارة... هناك وجود حكومي ولكن الاغلبية هم من القطاع غير الحكومي. للاسف بعد الانقسام تم تجميد كل الحسابات الموجودة في قطاع غزة. الان نقوم بعملية التصويب.. سوف نعمل الحساب. وبالطبع أصبحت عملية الدفع غير شفافة، ولكن لا أشك ولا لثانية واحدة ان هناك عمليات اختلاسات على الاطلاق. على الاقل، هناك عمليات تسجيل تجري بطريقة صحيحة. ويتم دفع الرواتب لاننا أوقفنا حتى دفع الرواتب. هناك مجلس ادارة مستقل لبنينا، ولكنه همش وبات حاليا غير مطلع بشكل كامل على ما يحصل في بنينا.

ومن بين عمليات التصحيح حصلنا على الدومين Domain الفلسطيني بالعربي وقامت الوزارة بهذه العملية حتى لا يتأثر القطاع الخاص وغير الحكومي. تعمل بنينا بشكل تام وجيد، ولكن يجب التوثيق والشفافية في العمل. والان نحن نقوم بعملية تفعيل الحساب وعملية اعادة بناء مجلس الادارة ضمن القانون، والتركيز على أن بنينا جهة مستقلة تماما. ولدي ثقة باننا سننتهي من هذا الموضوع خلال الاسبوعين القادمين.

ما هو حجم الاموال في «بنينا»؟

حجم اموال «بنينا» ليس بالملايين ولا بالالوف حتى. كل تسجيل دومين يكلف 25 الى 30 دولارا وما يدخل على بنينا من ايراد يكفي بالكاد لدفع رواتب العاملين فيها، ولا أعتقد وجود فائض بالملايين ولكن هذا سيتم التحاسب عليه ولا أشك بنزاهة الناس القائمين على بنينا والشفافية مطلوبة ويجب التدقيق في ذلك. جهود تصويب وضع بنينا تسير بخطى جيدة وانجزنا معظمها بقي تفعيل الحساب البنكي.

تسديد الديون المستحقة على السلطة

هل هناك آفاق لتسديد الديون المتراكمة لشركات تكنولوجيا المعلومات على السلطة الوطنية؟

تم تسديد جزء من الديون المستحقة على السلطة لصالح شركات تكنولوجيا المعلومات، حيث قامت الحكومة مؤخرا بدفع مليونين و100 ألف دولار من أصل 6 ملايين دولار هي اجمالي مستحقات شركات تكنولوجيا المعلومات، ويوجد هناك جهد كبير لتسديد الديون حتى أثناء الازمة المالية، واعتقد ان السلطة دائما ملتزمة التزاما كاملا بتسديد حقوق الشركات، ولا يوجد عندي شك بان التسديد الكامل سوف يتم بشكل تدريجي.

في ظل المصالحة، ماذا سيحدث للشركات المزودة للانترنت التي رخصت في غزة من الحكومة المقالة؟

الان نحن في ظل ايجاد حل، ونحاول قدر المستطاع الا نكرس الانقسام،

رغم اتفاق الحزبين.. أزمة الدين الأميركي لم تنته بعد

د. محمد نصر*

وأخيرا اتفق الحزبان، الجمهوري والديمقراطي، على رفع سقف الدين العام بمبلغ 2.4 تريليون دولار (التريليون يساوي ألف مليار). فما هي قصة هذه أزمة الدين الأميركي؟ وكيف يمكن أن تؤثر على الاقتصاد العالمي؟.

مثل أي دولة في العالم، تحتاج الحكومة الأميركية إلى أموال لتنفقها على مشاريعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وهي تحصل على الجزء الأكبر من هذه الأموال عن طريق فرض ضرائب متنوعة، مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وغيرها. وفي الأصل، تكون النفقات والإيرادات متساوية، ولكن في كثير من الأحيان تزيد النفقات عن الإيرادات ما يعني وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات لتغطية هذا العجز. الخيار الأول هو زيادة الضرائب بغية زيادة الإيرادات، والخيار الثاني هو تقليص عدد من المشاريع الحكومية لتقليل النفقات، والخيار الثالث هو الاستدانة من الأفراد والمؤسسات والبنوك (داخل البلد أو خارجه)، على أن يتم تسديد هذا الدين عندما يتحقق فائض في الموازنة العامة للدولة. وتكون الاستدانة عادة على شكل سندات حكومية تستحق الدفع بتاريخ معين وتحمل سعر فائدة معين. وتفرض هذه السندات نوعين من الالتزامات، أولها سداد الفوائد في مواعيدها (وهو ما يسمى خدمة الدين)، وثانيها تسديد قيمة السند (الدين) في موعد استحقاقه. وعندما يتكرر العجز في الموازنة العامة سنة بعد سنة، وتصدر وزارة المالية سندات حكومية إضافية لتمويل هذا العجز المستمر، يبدأ الدين العام بالتراكم تدريجيا حتى يصل إلى أرقام ضخمة تصبح فيها خدمة الدين عبئا كبيرا وتسديده عبئا أكبر.

هذا، بالضبط، ما حدث في أميركا. فقد عانت الحكومة الأميركية من عجز مستمر وكبير منذ مطلع القرن الحالي نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها الركود الذي أصاب الاقتصاد الأميركي بعد أزمة الرهن العقاري، وحروب أميركا

للحكومة الأميركية بشكل كبير. نتيجة لذلك، بدأت مفاوضات شاقة ومضنية دامت عدة أسابيع بين مجلسي الكونغرس، مجلس الشيوخ (الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي) ومجلس النواب (الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري)، للتوصل إلى اتفاق حول رفع سقف الدين. ويتفق الطرفان على أن العجز الحكومي يجب أن يظل تحت السيطرة، ويدركان ضرورة رفع سقف الدين العام حتى تتمكن الحكومة من دفع الرواتب والمستحقات الأخرى وحتى لا تتأثر مصداقية الحكومة الأميركية في الداخل والخارج، ولكنهما يختلفان في كيفية معالجة ذلك. فالجمهوريون يعتقدون أنه يجب أولا تقليص عجز الموازنة قبل أي اتفاق على رفع سقف الدين، وأن يكون ذلك عن طريق تخفيض النفقات وليس عن طريق زيادة الضرائب. أما الديمقراطيون فيرون أنه لا يمكن تخفيض النفقات لأن ذلك سيؤدي إلى المس ببرامج الرعاية الصحية لكبار السن والفقراء، كما سيؤدي إلى مخاطر الركود الاقتصادي الذي تسببت به الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وقد تم أخيرا التوصل إلى صيغة توافقية يتم بموجبها رفع سقف الدين بمقدار 2.4 تريليون دولار، وخفض الإنفاق خلال السنوات العشر المقبلة بنفس قيمة رفع سقف الدين، مع عدم فرض ضرائب جديدة، على أن تستثنى من الاقتطاعات بعض البرامج الأساسية، مثل برامج الرعاية الصحية وبرنامج المعونات الغذائية وبرنامج الرعاية الاجتماعية. ويعتقد البعض أن هذا الاتفاق يعد انتصارا للحزب الجمهوري، لكن الكثيرين يشعرون بأن الاقتطاعات التي تم الاتفاق عليها لن تكون كافية لأنها لن تصل بأي حال من الأحوال إلى نصف المبلغ الذي تحتاج إليه البلاد للسيطرة على الدين، ما يعني أن الأزمة المالية للولايات المتحدة سوف تستمر.

* **عميد كلية التجارة والاقتصاد في جامعة بيرزيت**

عن وكالة «وفا»

عميد كلية الاقتصاد في جامعة النجاح د. نافذ أبو بكر

خبير اقتصادي يدعو لبرامج تقشفية تتحملها النخبة لا «المواطن البسيط ذو المعدة الخاوية»

الازمة رافقها تغييب لأولويات الانفاق وسوء إدارة وانعدام للشفافية في السياسات الاقتصادية يجب ضبط الجهاز المصرفي فلا يعقل ان تكون نسبة التسهيلات إلى الودائع 45٪ معظمها قروض استهلاكية



د. نافذ أبو بكر

من معدل دخل نظيره الفلسطيني بـ 18 ضعفا. ويعلق: «هذا اتفاق لا يعقل، يجب ان يلغى بخطوات نضالية».

ويطالب ابو بكر بالعمل على تطبيق القانون على المفسدين والفاستين، ليس فقط بمحاولة الكشف عنهم، بل بالمباشرة بالعمل بالقوانين ومضامينها بمحاكمتهم وتطبيق القانون عليهم.

الدور العربي في الأزمة

مسؤولية القصور في تخاذل العرب عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه القضية الفلسطينية لا يقع على الفلسطينيين فحسب، حيث يشدد ابو بكر على ضرورة قيام العرب بدورهم في القضية التي هم سبب رئيس في تدهور وضعها، فالفلسطينيون بحاجة الى الدعم العربي والدولي، على ان لا يكون هذا الدعم وفق اجندات مملدة عليهم كما هو الحال عليه.

ويضيف: «العالم العربي والنظام الرسمي هما من اوصلنا الى هذه المرحلة من الضياع. نحن في مرحلة الربيع العربي والتي يجب ان ينتج عنها دعم حقيقي للقضية الفلسطينية وشعبها في كافة انحاء العالم وخاصة في الداخل».

دور الجهاز المصرفي بالأزمة

يؤكد أبو بكر ان القطاع المصرفي ليس بمنأى عن الازمة، ويقول: «يجب العمل على ضبط الجهاز المصرفي الفلسطيني، فلا يعقل ان تكون نسبة الاقراض الى الايداع في 2010-2011 حوالي 45٪، ومعظمها قروض استهلاكية، ليس من ورائها زيادة فرص العمل، ولا تعطي اي قيمة مضافة على السوق الفلسطينية».

ويذكر ابو بكر انه بالتدقيق في القطاعات التي تتلقى النصيب الاكبر من القروض: نجد ان قطاع الخدمات الصحية والتعليمية وقطاع الزراعة والسياحة هما الاقل نصيبا، حتى ارقام القروض لا تكاد تذكر. هذه القروض لا تزيد سوى الاعباء المالية.

ويضيف ابو بكر: «تبقى السلطة مطالبة ليس فقط بسد الثغرة التي احدثتها الازمة، لكن ايضا بدعم المنتجات الاساسية، ورفع الضرائب عنها او الائتئين معا، وكذلك خفض اسعار السولار، وذلك بهدف مواكبة غلاء المعيشة والتخلص من الركود الاقتصادي الذي تعيشه الاراضي الفلسطينية».

يقول: «السلطة هي المحرك الاساسي للاقتصاد، والمطلوب من السلطة اتباع سياسات تحل الازمة من جذورها، فالقطاع الخاص من المفروض ان يكون مشاركا حقيقيا، وله دور فعلي في السوق الفلسطينية وفي سياسات السلطة، فحجم القطاع الخاص كبير، وبالتالي يجب ان يكون له قيمة اضافية، الا انه مع الاسف لا يوجد له دور، ويجب ان يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية تجاه الوطن».

ويضيف: «كذلك على السلطة دعم المنتج المحلي حتى يقوى القطاع الخاص على المنافسة، مطلوب من السلطة ان تعمل على حماية المستهلك والسوق الفلسطينية، هناك اسر تعاني من محدودية الدخل، 50٪ من ابناء الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر وهؤلاء يجب على السلطة دعمهم مباشرة، ولا يتأتى ذلك الا بدعم السلع الاساسية او رفع الضرائب عنها او بالائتئين معا، وكذلك بتخفيض اسعار المحروقات».

ويخلص عميد كلية الاقتصاد في جامعة النجاح إلى القول: «يجب ان يكون هناك برامج تقشفية ليس على المواطن البسيط ذي المعدة الخاوية، لكن على النخبة السياسية».

المطلوب من السلطة عربيا

كما اكد ابو بكر على ضرورة ربط الاقتصاد الفلسطيني بعمقه العربي والاسلامي، «وان يكون هؤلاء شركاء حقيقيين لنا، فنحن كفلسطينيين مقصرون في هذا الاتجاه، هناك مجال كبير ليكون لنا عمق عربي داعم لنا. وهذا واجب على السلطة، ويكون ذلك بأن تقوم السلطة مثلا بعمل قائمة بالمنتجات الفلسطينية، ثم تتوجه لاندونيسيا وماليزيا مثلا، وتقول لهم بأن يختاروا ما يرغبون به من منتجاتنا حتى تقوم بتصديرها لهم، هل سيرفضون؟ اكد لا، كذلك نستورد منهم بدلا من استيراد البضائع الصينية رديئة الصنع التي تضر بصحتنا، ولا نجني مقابلا منها».

السلطة .. الاتفاقيات مع اسرائيل.. الازمة

يربط ابو بكر اتفاقية اوسلو والاتفاقيات مع الجانب الاسرائيلي بجذور الازمة، حيث يرى ان هناك اضطرارا للعمل باتفاق اوسلو، فهذا جزء من المعركة السياسية، هذا الاتفاق لم يعد بطبيعة الحال ملائما للظروف الحالية، وكذلك هناك اتفاقيات ما بين اسرائيل والسلطة يجب اعادة النظر فيها، كاتفاقية باريس مثلا، موضحا «نستورد من اسرائيل بـ 4 مليارات دولار ونورد لها 350 مليون دولار، اي ان العجز يبلغ 3 مليارات و650 مليون دولار، هل يعقل ان نوافق على اتفاقيات من هذا النوع؟».

ويشير إلى ان الفلسطيني والاسرائيلي يدفعان نفس الاسعار بينما يبلغ معدل دخل الفرد الاسرائيلي 30 الف دولار سنويا، اما معدل دخل الفرد الفلسطيني فـ 1600 دولار سنويا، بمعنى ان معدل دخل الفرد الاسرائيلي السنوي اكثر

من ايرادات السلطة. ما يتم جبايته داخل الضفة يشكل 50 مليون دولار شهريا، اي من 17-18٪ من الايرادات».

ويرى ابو بكر ان هذه الازمة لم تتوقف عند السلطة الوطنية، فما حدث ان الازمة المالية انعكست على الناس والرواتب واسر الشهداء والاسر التي تتلقى معونات، ويضيف: «اكثر من 30-40٪ من هؤلاء المواطنين، واصحاب الرواتب والموردين والمقاولين، كان لهم انفاق في السوق، وهذا الانفاق لم يعد موجودا، كذلك تأثر الاستهلاك، وبالتالي تأثرت البلد وانعكست الازمة على الجميع».

علاقة المصالحة بالازمة

اما عن ربط الازمة الاقتصادية التي تعيشها السلطة الوطنية بموضوع المصالحة فيرى له أبو بكر عدة أوجه، ويقول: «الازمة موجودة، والوضع الاقتصادي عامة سيئ، وتدهور المصالحة الوطنية ساهم في تدهور الوضع الاقتصادي وتعميق الازمة المالية التي تمر بها السلطة. ولو كانت المصالحة قائمة لكان هناك حركة تجارة حرة بين الضفة وغزة، فتعطل المصالحة يعمق الازمة المالية للسلطة».

من جانب آخر، يرى الخبير الاقتصادي ان التهديدات الاسرائيلية والغربية بقطع المساعدات اذا ما تمت المصالحة غير واقعية، ويؤكد «ان قطع المساعدات مستحيل، حيث انه في احلك الظروف كان الغرب واسرائيل يدفعون المستحقات للجانب الفلسطيني عن طريق الرئيس، وهذه دعوة للتمسك بالمصالحة».

استحقاق ايلول ودوره في الازمة

يشدد ابو بكر على اهمية ذهاب الفلسطينيين للامم المتحدة متحدين، ويقول: «اهمية ذلك معروفة من جميع النواحي، سياسية ام اقتصادية، اسرائيل تريد مفاوضات عبثية، لكن الذهاب للامم المتحدة يعني ان ملف القضية قد تم اعادته للامم المتحدة». ويضيف: «هناك امر آخر، الفلسطينيون لن يعودوا كما ذهبوا، فمرحلة المفاوضات العبثية قد ولت الى الابد، وبالتالي الفلسطينيون سيكونون قد ذهبوا لمرحلة استراتيجية وليست تكتيكية».

ومن حيث التهديد بقطع الموارد المالية عن السلطة قال ابو بكر ان هذا قد يكون نوعا من الضغط والابتزاز، لكن قطعها بشكل دائم مستحيل. ويضيف: «وجود السلطة الوطنية مصلحة عربية وأميركية واسرائيلية، نحن آخر الاطراف التي لها مصلحة، وذلك كون وجود السلطة هو اعفاء للاحتلال من مسؤولياته تجاه الدولة المحتلة». ويؤكد: «الاسرائيليون والغرب يمكن ان يضغطوا على الجانب الفلسطيني، لكنهم لن يقطعوا المساعدات، فهم غير معنيين بالاطاحة بالسلطة الوطنية».

المطلوب من السلطة محليا

ابو بكر يضع السلطة كواجهة اساسية لازمة،

حين «تهبط» مطالب الشعوب نزولا إلى رغيف الخبز فنحن امام ازمة حقيقية. تكلفة المعيشة في ارتفاع والرواتب تراوح مكانها، والمواطن يتسوق نفايات الاسواق الصينية الاقل ثمنا، سعيا منه نحو سد المسافة التي تزداد اتساعا بين «اليد القصيرة» و«العين البصيرة».

في الأمسيات الرمضانية و«اللمات» العائلية يسود تفسيران للأزمة الاقتصادية: أولهما يرجعها للأزمة السياسية (تحديدا المصالحة واستحقاق ايلول وما نتج عنها من تهديدات بقطع المساعدات)، فيما يرى مواطنون آخرون ان الازمة التي تمر بها السلطة مفتعلة وغير حقيقية.

خبراء الاقتصاد لهم رأي آخر، ومنهم د. نافذ ابو بكر وهو عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة النجاح الوطنية.

يرى أبو بكر ان الازمة حقيقية، وينفي ان تكون اي من العوامل المذكورة أعلاه مسببات حقيقية لازمة المالية التي انعكست اثارها على الفلسطينيين شعبا وحكومة. ويقول ان جذور الازمة تعود الى عدم وجود استدامة في الأنشطة الاقتصادية للسلطة في الضفة وغزة. والاهم من ذلك ان هذه الازمة رافقها تغييب لأولوية الانفاق وادارته وانعدام للشفافية في السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

يقول ابو بكر، الذي يحمل شهادة الدكتوراة في فلسفة المحاسبة من جامعة دندي البريطانية: «يجب ان يكون هناك برامج تقشفية لتفادي الازمة، ليس على المواطن البسيط ذي المعدة الخاوية، لكن على النخبة السياسية».

حقيقة الازمة المالية للسلطة

يوضح ابو بكر ان «80٪ من موارد السلطة المالية تأتي عن طريق الجانب الاسرائيلي والدول المانحة، وهي بأيديهم، ولا يوجد ما نعتمد عليه داخليا». ويشدد على ان ما جرى هو سوء ادارة للأزمة مترافقا مع غياب الشفافية والادارة السليمة لأولويات الانفاق، وكانت النتيجة تفاقم الديون على السلطة، ويضيف: «البنوك لها ما يقارب المليار دولار، كذلك صندوق التقاعد، وغيرها من الاعباء المالية. والحكومة تكتمت على الازمة المالية التي تعيشها، ولم تطلع الشعب عليها حين العجز عن دفع الرواتب كاملة».

ويشير أبو بكر إلى «ان المتطلع والمراقب للأوضاع المالية ومصادر السلطة يرى ان هناك ازمة حقيقية، تم الكشف عنها مؤخرا. حيث ان هيكلية الموارد تتيح وقوع السلطة بأزمة مالية. كما انه لا يوجد استدامة في الأنشطة الاقتصادية للسلطة في الضفة وغزة، وهذا سببه ان السلطة لا تملك موارد هائلة كالنفط او غيره».

ويقول: «اذا استعرضنا موارد السلطة سنجد ان هناك حقوقا للفلسطينيين (تأتي) عن طريق الاسرائيليين، هناك 120 مليون دولار شهريا، اي ما يقارب 45٪ من ايرادات السلطة. وهناك موارد مالية على شكل مساعدات ومنح دولية، وهي بقيمة 100 مليون دولار شهريا، اي 37٪

خبراء: مباني فلسطين فريسة سهلة للزلازل.. ومقاولون: لا، انها ثقيلة ومنخفضة



د. جلال الديبك

وتابع: «بلادنا بصفة عامة تتسم بالمبان الثقيلة من حيث استخدام كميات كبيرة من الحديد والاسمنت»، موضحا ان النظر للزلازل بطريقة علمية يؤشر الى ان الزلازل واثارها تكون مرتبطة بابعاد المبنى من حيث الطول والعرض والارتفاع. ويتفق المهندس عماد الخطيب المتخصص في الهندسة الانشائية للمباني مع حديث الهودلي ويدهمه بالقول: «ارتفاع وطول وعرض المبنى له دور حاسم في تقدير المخاطر والخسائر الناجمة عن اية هزات ارضية تزيد عن 6 درجات». واضاف: «المباني المرتفعة والتي يصل عدد طوابقها الى 10 او 12 طباقا تكون عرضة بشكل اكبر للخسائر مقارنة مع المباني قليلة الطوابق».

وتابع: «لكي ندرك مخاطر الهزات الارضية والزلازل على المباني يمكننا التخيل باننا نتمسك قمة البناية المرتفعة فيكون بإمكاننا استشعار مدى الهزات وحالة فقدان السيطرة على قواعدها خاصة اذا كانت قاعدتها ليست عريضة».

ويعود الهودلي للتأكيد على هذا الموضوع والتخفيف من حدة التصريحات التي تحذر من وقوع هزات ارضية مدمرة في منطقتنا، ويقول: «المقاولون الذين كانوا يعملون في اسرائيل واصبحوا الان يعملون في مناطق السلطة الوطنية يقولون لنا ان مقاولينا يستخدمون كميات مضاعفة من الحديد مقارنة مع ما يستخدمه الاسرائيليون

وقال: «عندنا قوة ومثانة البناء ليست مربوطة بالدولة وانما مربوطة بصاحب البناء ومدى قدرته المالية»، مشيرا الى وجود مساع حثيثة لاعتماد نظام جديد للابنية وتنظيم الهيئات المحلية الامر الذي يساهم الى حد معين في اعتماد التخطيط الجيد في عملية البناء. ويقول الهودلي ان هناك قوانين ملزمة لصاحب البناء باجراء فحص اجباري لقوة الصخور للاراضي التي سيقام عليها مبان ترتفع لاكثر من خمسة طوابق اضافة الى وجود نظام لضبط الجودة. واوضح ان البناء السليم يجب ان يتم وفق اساس واضحة من خلال الاعتماد على مجموعة من المهندسين، اولهم المهندس المعماري الذي يتولى الاشراف على تصاميم المباني والاشراف على التنفيذ، في حين ان المهندس المدني الانشائي تكون مهمته الاشراف على تسليح البناء وتقويته، في حين تكون مهمة المهندس الكهربائي الاشراف على كل شبكات الكهرباء والجهد المنخفض الذي تحتاجه من الكهرباء، اما المهندس الميكانيكي فتكون مهمته الاشراف على التمديدات الصحية وكل الانظمة الخاصة بالخدمات في الابنية.

وقال: «عندنا قوة ومثانة البناء ليست مربوطة بالدولة وانما مربوطة بصاحب البناء ومدى قدرته المالية»، مشيرا الى وجود مساع حثيثة لاعتماد نظام جديد للابنية وتنظيم الهيئات المحلية الامر الذي يساهم الى حد معين في اعتماد التخطيط الجيد في عملية البناء. ويقول الهودلي ان هناك قوانين ملزمة لصاحب البناء باجراء فحص اجباري لقوة الصخور للاراضي التي سيقام عليها مبان ترتفع لاكثر من خمسة طوابق اضافة الى وجود نظام لضبط الجودة. واوضح ان البناء السليم يجب ان يتم وفق اساس واضحة من خلال الاعتماد على مجموعة من المهندسين، اولهم المهندس المعماري الذي يتولى الاشراف على تصاميم المباني والاشراف على التنفيذ، في حين ان المهندس المدني الانشائي تكون مهمته الاشراف على تسليح البناء وتقويته، في حين تكون مهمة المهندس الكهربائي الاشراف على كل شبكات الكهرباء والجهد المنخفض الذي تحتاجه من الكهرباء، اما المهندس الميكانيكي فتكون مهمته الاشراف على التمديدات الصحية وكل الانظمة الخاصة بالخدمات في الابنية.

الديبك يدعو السلطة لاعتماد «هيوغو»

وفيما يتعلق بالجاهزية الفلسطينية لمواجهة مخاطر الزلازل المتوقعة، قال الديبك ان الجاهزية الفلسطينية للتعامل مع الهزات لا تزال دون المستوى المطلوب، ولا تحقق متطلبات الحد الأدنى المطلوبة عالميا.

وأهاب د.الديبك بالسلطة الوطنية ضرورة اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث والتي تم اقرارها هذا العام 2011، والاسراع في اعتماد إطار عمل «هيوغو» في مؤسسات السلطة الوطنية، وهو إطار عالمي يضع خطوات وآليات لتنفيذها في مجال بناء قدرات الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث بمختلف أنواعها واثارها. وأوضح الديبك: «في بعض الاحيان تكون هزة ارضية بقوة 6 درجات أكثر تدميرا من هزة بقوة 6,5 درجة، لأن الهزة الاولى يكون مركزها الجوفي قليل العمق». وفي معرض اجابته على سؤال لـ«حياة وسوق»، حول أكثر المناطق الفلسطينية تعرضا لخطر الهزات الارضية، قال الديبك ان المناطق الاقرب الى مراكز الهزات هي التي تكون الأكثر تضررا، موضحا بأنه في حال وقوع هزة ارضية مركزها منطقة شمال البحر الميت، فستكون المنطقة الممتدة ما بين ضواحي القدس الى منطقة نابلس الأكثر تضررا، واذا ما كان مركز الهزة طبريا والجليل وبيسان في شمال فلسطين فستكون المنطقة الممتدة ما بين جنين ونابلس الأكثر تضررا، فيما اذا كان مركز الهزة جنوبي البحر الميت أو وادي عربة، فستكون الأكثر تضررا مناطق جنوب الضفة وخاصة منطقة الخليل.

«الجانب الفلسطيني لديه خطوات افضل من المحيط العربي في اخذ الاحتياطات من جهة الهندسة التصميمية من خلال إلزام المكاتب الهندسية بتطبيق كود تخفيف اخطار الزلازل».

وأكد عديلي ان النقابة تقوم بمتابعة ذلك والتدقيق عليه في المخططات المنجزة، وان كانت المباني المصممة لمقاومة الزلازل لا تزال غير مطبقة. وقال ان التزام نقابة المهندسين بكود تخفيف اخطار الزلازل هو التزام «ذاتي»، معربا عن أمهه بأن يكون هناك تشريعات وقوانين لاعتماد كل ما من شأنه التخفيف من مخاطر الكوارث، وأن يتم تنفيذ ذلك على الارض.

رأي آخر: منازلنا منخفضة وثقيلة وبالتالي أمنة

وفيما يتفق عديلي والديبك على امكانية تعرضنا لخسائر كبيرة على مستوى المباني في حال حدوث هزة ارضية، فان المهندس انس شريف الهودلي المتخصص في التصاميم المعمارية، يرفض «التهويل» في هذا الامر باعتبار ان اغلبية الفلسطينيين يقطنون في منازل لا تتعدى الثلاثة طوابق ارتفاعا.

وقال الهودلي: «المنازل ذات الطبقات قليلة العدد والتي لا يزيد طولها وعرضها وارتفاعها عن 15 x 15 تكون اقل تعرضا للضرر مقارنة مع الابنية التي تزيد عن ذلك».

كشف مدير مركز علوم الارض وهندسة الزلازل في جامعة النجاح د. جلال الديبك عن دراسات تؤكد ان أنماط المباني

الدارجة في فلسطين قابلة بقوة للاصابة الزلزالية، وهو ما اعتبره نقيب المهندسين احمد عديلي «صحيحا الى حد ما». يأتي ذلك في ظل تبني نقابة المهندسين ووزارتي الاشغال والحكم المحلي لـ «كود تخفيف اخطار الزلازل» والزام المكاتب الهندسية باتباعه، على طريق اعتماد «الكود» كتشريع رسميا. من جانبهم، اعتبر عدد من المقاولين ان في الأمر «تهويلا» باعتبار ان اغلبية الفلسطينيين يقطنون في منازل لا تتعدى الثلاثة طوابق ارتفاعا، وان المباني الفلسطينية «ثقيلة» لاستخدام كميات مضاعفة من الحديد والاسمنت.

إلا أن الديبك توقع ان بعض الأحياء قد تتعرض لانهدامات كلية وجزئية تتراوح بين ثلث وربع المباني، وان ربعا آخر من هذه المباني قد يتعرض الى اضرار محدودة كالتشققات والتصدعات في حال وقوع زلزال في المنطقة. وقال نقيب المهندسين ان من اهم المعضلات في هذا المجال هي المنشآت والمباني القديمة، فيما ان مباني الخدمات العامة وغالبية المباني السكنية تطبق الحد الأدنى لشروط السلامة من الهزات الارضية. وأضاف:

حياة وسوق
رومل السويطي
ومتنصر حمدان

THE
WINNING
TEAM

PEUGEOT
MOTION & EMOTION

200 عام



المعرض: البيرة، شارع القدس، هاتف: 02 240 8039

AUTOzone

المواطن يسأل... برعاية الوطنية موبيل

المواطن يسأل: هل تستطيع الأدوية المحلية المنافسة بعد انخفاض سعر «المستوردة» بـ40%؟

انخفضت أسعار الأدوية المستوردة مؤخرا، بشكل يدعو الى الاستغراب، ما دفع المواطن للتساؤل عن السر والدافع والأثر لهذا الانخفاض. الأدوية المحلية تلقت بذلك ضربة موجعة. ولكن أغلب الصيادلة الذين استفتيناهم قالوا ان أسعار الأدوية المحلية لا تزال أقل من نظيراتها المستوردة رغم الانخفاض. الاحتكار والتنافس وغيرها من العوامل ذات الطابع الدولي تقف وراء انخفاض الدواء المستورد. والثابت أن المنتج المحلي يحتاج إلى جهد مضاعف في ضبط الجودة والتسويق والتغلب وترشيد السعر أيضا كي يظل خيار المواطن الأول.

حياة وسوق
مراد ياسين

د. وائل الراميني

طبيب أسنان

انخفاض أسعار الأدوية المستوردة يعود الى رغبة هذه الشركات في زيادة مبيعاتها قدر الإمكان. والجودة التي تتمتع بها المنتجات الأجنبية أعلى بكثير من منتجات الأدوية المحلية وقد تكون أرخص ثمنا وهذا يدفع المواطن الى تفضيلها على المنتجات المحلية، وعلى الشركات العربية ان تحسن جودة الإنتاج وان تحدد سعرا منافسا وان تغلف الأدوية بشكل لائق، فأى مواطن يشعر بالفرق من حيث الشكل بين الصناعات الأجنبية والعربية.



فايز الطيب

مواطن

تفرض ضرائب مرتفعة على المواد الخام التي نستوردها لتصنيع الأدوية من الخارج، كما أن حجم سوق الأدوية في بلادنا صغير مقارنة مع الدول الكبرى، وبالتالي كمية الأدوية التي نستهلكها والأرباح قليلة. ولكن هذا لا يبرر لشركاتنا المحلية رفع الأسعار. وعلى شركات إنتاج الأدوية المحلية ان تطور إنتاجها وترفع جودة الإنتاج بحيث يكون قادرا على منافسة المنتجات الأجنبية، وعلى وزارة الصحة والحكومة ان توفر الدعم الممكن لشركات صناعة الأدوية لكي تكون قادرة على منافسة المنتجات المستوردة وتحديد الاسرائيلية منها.



سمير السرحلي

صيادلة

انخفاض أسعار الأدوية المستوردة بنسبة 40% يعود الى عدة أسباب من أهمها ان شركات الأدوية العالمية تقيم إنتاجها بصورة دورية وعلى اساس سنوي، ويحدث الانخفاض في الأسعار عندما يكون هنالك انخفاض أو تدن على الميزانية. ونتيجة المنافسة الشرسة تلجأ الشركات الى تخفيض أسعار الأدوية بغرض تصدير اكبر حجم من الأدوية والحصول على مردود مالي خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها العالم. فالدواء كالبضاعة التجارية كلما انخفض ثمنه زاد بيعه في الأسواق.



محمد السلطان

صيادلة

لا أعلم حقيقة الأسباب الكامنة وراء انخفاض أسعار الأدوية المستوردة كوني جديدا على هذه المهنة. ولكن الأطباء في محافظة طولكرم يثقون بمنتجات الأدوية المحلية ويوصي غالبيتهم بأدوية محلية عكس الأطباء خارج المحافظة الذين يفضلون الأدوية الأجنبية. بعض الأدوية محلية أرخص وأفضل جودة ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الأدوية العربية هي أنها لا تغطي كافة الاحتياجات المرضية للمواطنين، ما يضطرهم للجوء الى الأدوية المستوردة وتحديد الاسرائيلية كونها أرخص الى حد ما من المنتج الأجنبي.



سليم ابو بكر

صيادلة

السبب هو ارتفاع تكلفة المواد الخام التي تستوردها شركات الأدوية الفلسطينية سواء من أوروبا أو الهند أو إسرائيل، فنسبة الضريبة مضاعفة والجمارك عالية، وبالتالي فان تكلفة إنتاج الأدوية المحلية عالية. وأسعار الأدوية المستوردة ليست كلها أرخص من أسعار المنتجات المحلية، فشركات الأدوية في الدول الأوروبية تخضع لقانون حماية براءة الاختراع ومدته عشر سنوات حيث تقوم كل شركة بتحديد سعر المنتج الذي ترتأيه، وبعد عشر سنوات تقوم بنشر تقرير عن طريقة وتركيبه هذا الدواء وتقوم بتخفيض سعر المنتج بحيث لا تستطيع شركات الأدوية الأخرى في العالم تصنيعه. إمكانات الشركات الأوروبية التصنيعية والبحثية اكبر بكثير من الشركات المحلية التي تسعى جاهدة لتطوير ذاتها قدر الامكان.



د. سعيد حنون

مدير صحة طولكرم

الوزارة مسؤولة فقط عن فحص الأدوية المستوردة من الخارج بشكل دوري من اجل التأكد من سلامتها وفعاليتها، وهل هي مصنعة حسب المواصفات والمقاييس وبالكميات المطلوبة ام لا. فيجب على أي دواء حتى يتم تداوله ان يكون مسجلا في قائمة الأدوية المعتمدة في وزارة الصحة وأي دواء غير مسجل في سجل أدوية الوزارة يتم مصادره فوراً، وذلك من خلال دوريات الرقابة والتفتيش التي تقوم بها الوزارة على الصيدليات. ومن مهمات الوزارة ان تراقب أسعار الأدوية بالتعاون مع نقابة الصيادلة وهي الجهة المخولة بتحديد سعر الدواء.

مدير التسويق في شركة الشفاء زياد ابو الرب يرد:

المنافسة والاحتكار وراء انخفاض الأسعار

وهي تجري بالخارج طبعاً، وهذا يعني ان المنتج الطبي المحلي لا يمكن تداوله في الأسواق دون التأكد من صلاحيته وفعاليتها الدوائية. من جانب آخر، لا تفرض إسرائيل اية ضرائب عالية التكلفة على المواد الخام المستوردة لتصنيع الأدوية المحلية ولكنها تمنع دخول بعض المواد الخام التي قد تستخدم لصناعة المواد المتفجرة الأمر الذي يؤدي الى نقص في خطوط إنتاج الأدوية المحلية.

المستوردة، ولكن المواطن يحمل صورة سيئة عن جودة المنتجات المحلية. وهذا الفهم مغلوط. شركة دار الشفاء على سبيل المثال افتتحت مصنعا في مالطا يعتبر واحدا من أكبر 24 مصنعا في العالم، وهي بذلك تصدر الكثير من الأدوية الى خمس دول من الاتحاد الأوروبي، مع العلم ان من شروط التسجيل للمنتج الطبي المحلي اجراء دراسة معادلة حيوية للحصول على شهادة متخصصة، وتصل تكلفة هذه الدراسة من 30 الى 50 الف دولار

الشركات العالمية المطورة للأدوية تعمل بصورة احتكارية، وقد عمدت الى تخفيض الأسعار لضرب الشركات المنافسة. ورغم الانخفاض تظل أسعار الأدوية المستوردة مرتفعة جدا في بلادنا مقارنة مع الدول المجاورة، حيث يتم ربطها بالوضع المعيشي داخل إسرائيل مع العلم ان الدخل في إسرائيل مرتفع مقارنة بالصفة. وأسعار الأدوية المحلية اقل بالنصف إلى الثلثين من نظيرتها

أرقام.. برعاية



6,6 مليارات دولار

قيمة ما استقطبته العاصمة المغربية الرباط من استثمارات خاصة محلية ودولية على مدى الأعوام الثمانية الأخيرة، محتلة المرتبة الأولى في المغرب، ومتفوقة على مراكش وطنجة. وجاء في تقرير «المركز الجهوي للاستثمار» أن الرباط استقطبت 37 مليار درهم من الاستثمارات الوطنية الخاصة، ونحو 13 مليارات من الاستثمارات العربية والأميركية والفرنسية، بلغت 800 مشروع، شملت العقارات والبناء والسياحة والمواصلات والنسيج والملابس، وقطع غيار السيارات وخدمات الاتصال والتقنيات الحديثة، ساعدت في تأمين 75 ألف وظيفة.

3 مليارات يورو

قيمة خطة حكومية سورية لشراء محطات لإنتاج الكهرباء. وقال وزير الكهرباء السوري عماد خميس إن هذه الخطة تأتي ضمن الخطة الخمسية الـ11 التي انطلقت بداية العام الجاري، لافتاً إلى أن الوزارة أعدت دراسة لشراء مئة ألف سخان شمسي بقيمة أربعة مليارات ليرة سورية (85 مليون دولار).

ورصدت الحكومة السورية 350 مليار ليرة لدعم قطاع الكهرباء في الخطة الخمسية، وأعلنت أن جهودها ستتركز على الطاقات المتجددة، كالرياح والطاقة الشمسية، في توليد الكهرباء.

18.2 مليون دولار

خسارة شركة موبينيل المصرية في الربع الثاني للعام الجاري. وكانت الشركة حققت ربحاً صافياً قدره 378.7 مليون جنيه في نفس الربع من عام 2010. وقال حسن قباني الرئيس التنفيذي في بيان الشركة عن الأرباح «لقد سعت موبينيل جاهدة للحد من أثر الربع الأول الاستثنائي ولمواجهة استمرار البيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة». وكانت أرباح موبينيل الربع الأول للعام الجاري تضررت بشدة جراء الاضطرابات السياسية التي أضرت بأنشطة قطاع الأعمال المصري.

4.5 مليار دولار

حجم خسائر الدول العربية في قطاع السياحة بسبب الاضطرابات السياسية في بعض الدول. وقال الدكتور بندر آل فهيد رئيس المنظمة العربية للسياحة: «وفق التقرير الصادر من المنظمة الشهر الماضي، فإن إجمالي حجم خسائر الدول العربية التي تعاني من اضطرابات سياسية بلغ نحو 4.5 مليار دولار، وقد بدأ هذا الرقم في الانخفاض قليلاً، غير أن عودة تلك الاضطرابات ساهمت في رجوع الخسائر إلى أكثر مما كانت عليه في السابق». وأكد في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» استمرار التوجس من السياحة في تلك الدول العربية، إضافة إلى أنه في حال حدوث أي ظرف يحدى الدول فإن دول الغرب تبت لرعابها تحذيرات من السفر إلى هذه الدولة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر أيضاً على قطاع السياحة العربي، لافتاً إلى أن المنظمة تسعى للحد من حجم الخسائر.

928 مليون دولار

أرباح صافية حققتها شركة «اتصالات» الإماراتية في النصف الأول من العام الحالي، بعد خصم حق الامتياز الاتحادي. وأفادت الشركة في بيان لها أن إيرادات المجموعة بلغت 715,9 مليار درهم تماشياً مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وساهمت الإيرادات من العمليات الدولية بنسبة 25 في المئة من إجمالي إيرادات المجموعة، ممثلة بذلك زيادة بنسبة 17 في المئة مقارنة بالسنة السابقة. واستمرت المجموعة في تحقيق النتائج الإيجابية للمساهمين، إذ بلغ العائد السنوي على حقوق المساهمين 16 في المئة خلال النصف الأول من السنة. وأعلنت «اتصالات» توزيع أرباح مؤقتة بقيمة 0.25 درهم للسهم الواحد، تماشياً مع الأرباح التي أصدرتها سابقاً.



رد نقيب الصيادلة د. فواز صيام:

حددنا نسبة الربح لمستوردي الأدوية وكثير منها خرج من «حيز الحماية»



د. فواز صيام

للمواطن، وحاولنا من خلال مجلسنا الحالي ان ننشط اللجنة الفنية الدوائية في وزارة الصحة، وهي المسؤولة حسب القانون عن وضع التسعيرة بالنسبة للأدوية وهي المسؤولة عن مراقبة كل الادوية سواء المستوردة او المحلية.

حددنا نسبة ربح لمستوردي الدواء وفق قوانين اللجنة الفنية وبناء على تكلفة الدواء في بلده وتخزينه ونقله ومصاريفه لكي لا يتعارض مع سعره في الاراضي الفلسطينية.

اغلب الصيادلة لم يتم تعويضهم عن هذا القرار خاصة انهم اشتروا الدواء باسعار عالية، وتمت المصادقة على القرار دون التشاور معهم فهذا كبدهم خسائر كبيرة الا ان الدور الوطني التي تقوم به النقابة تجاه المواطن الفلسطيني هو ما جعل مصلحة المواطن اهم من الربح المادي.

كل من يخالف التسعيرة الدوائية سواء بالنقصان او الزيادة يعاقبه القانون. وقد وحدت نقابة الصيادلة التسعيرة في جميع أنحاء فلسطين بناء على توجيهات اللجنة الدوائية.

والدواء يأتي من المستودعات الى الصيدليات مسعرا، وباسم المستودع، حتى نراقب الدواء من المصدر اذا كانت به أي اشكالية.

يوجد هامش معقول للربح يناسب جميع الصيدليات. وهناك أدوية تعطى دون وصفات طبية يكون للصيدلي هامش في صرفها من خلال حاجة المريض لها، وذلك ضمن صلاحياته. أما سبب انخفاض أسعار الأدوية المستوردة فسببه خروج الكثير من الأدوية من حيز الحماية. فوفق القوانين العالمية، تمتلك الشركات المصنعة للدواء حماية لفترة زمنية معينة عند اختراع ادوية جديدة، ويكون ممنوعا خلال هذه الفترة على أية شركة في العالم ان تصنع هذا الدواء الا بموافقة من الشركة صاحبة الاختراع.

وتبلغ فترة الحماية على بعض الادوية ما بين 10-15 سنة. بعد ذلك، يحق للشركات ان تصنع نفس الادوية باسماء علمية او تجارية ثانية، ولكن ليس بنفس الاسم التجاري للشركة صاحبة الاختراع.

وعادة تنخفض أسعار الادوية عندما تخرج من حيز الحماية بسبب المنافسة، حيث يكون بمقدور الشركات المحلية ان تصنع الاسم العلمي للدواء، وهذا ما نعمل على مراقبته والاستفادة منه لكي نجلب للمواطن اقل سعر ممكن، وخاصة عندما يصبح بمقدور الشركات المحلية ان تجلب نفس المواد الخام من الخارج. ونحن مع التنافس، وانخفاض اسعار الادوية الاجنبية يساعد في رفع جودة الصناعة الوطنية. نحن نحافظ في الدرجة الاولى على صحة المواطن الفلسطيني وعلى خدمته، وصحيح اننا في النقابة نهتم بأمر الصيدالة ولكن هناك واجب وطني تجاه الشعب وعلينا ان نؤديه وهو الحفاظ على الصحة العامة

حياة وسوق
هاني بياتنة

ماذا لو كنت رئيسا لاتحاد الغرف التجارية؟

سألنا رؤساء الغرف التجارية في المحافظات عن خططهم لقيادة اتحاد الغرف التجارية في المرحلة المقبلة، ونقدم إجاباتهم التفصيلية في ثنايا هذه المادة. علما ان اتحاد الغرف التجارية تأسس سنة 1989 بمبادرة اتحاد الغرف التجارية العربية وذلك بعد قرار فك الارتباط عن الأردن. وهو المظلة الرسمية لجميع الغرف التجارية في فلسطين ويضم 14 غرفة منها 13 غرفة في الضفة وغرفة رئيسية في غزة ويتبع لها 4 غرف فرعية حيث تضم في عضويتها ما يزيد عن 62000 عضو يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية.

حياة وسوق
حنين خالد

بنك القدس
Quds Bank
بنك الوطن والمواطن



هذه
الزاوية
برعاية

تيسير الحميدي

رئيس غرفة تجارة وصناعة اريحا



وتشخيص وتذليل العقبات التي تواجه عمل القطاع الخاص، وان يكون له دور فاعل بل مشارك في دراسة وإعداد مشاريع القوانين والتشريعات الاقتصادية ودور في وضع خطط التنمية والاستثمار للقطاع الخاص والسياسات والتدابير التي ترسم طريق العمل لهذا القطاع، هذا إلى جانب أهمية تمثيله في الوفود والبعثات التجارية والاقتصادية وخلافها، إضافة إلى أخذ مشورته بعين الاعتبار فيما يتعلق بالبروتوكولات والاتفاقات الاقتصادية والتي توقع مع الدول العربية والأجنبية قبل توقيعها لما لها من انعكاسات على أداء القطاع الخاص الفلسطيني ونموه.

يجب بداية تطوير خطة إستراتيجية مع منح الاتحاد الصلاحيات والوسائل لمتابعة التزام الغرف بهذه الخطة. هذا بالإضافة لتنسيق نشاطات الغرف وتذليل العقبات التي تعترضها للنهوض بمسؤولياتها تجاه أعضائها بشكل يستجيب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم، هذا إلى جانب المساعدة في خلق الروابط الاقتصادية محليا وعالميا بغية بناء اقتصاد وطني فلسطيني يقوده قطاع خاص قادر على التعامل مع متطلبات العولمة وسياسة الأسواق المفتوحة، بحيث يكون الهدف النهائي من عمل الاتحاد والغرف ليس كونه تجمعا لأصحاب المصالح الاقتصادية، وإنما لتكون أدوات فاعلة تسرع من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن.

كما أن اتحاد الغرف التجارية الصناعية في كل دول العالم يعكس وجهات نظر وآراء القطاع الخاص في البلد الذي يعمل فيه، وهو المتحدث الرسمي باسم القطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي، وهذا الأمر يستدعي بالضرورة أن يحافظ الاتحاد على علاقات وثيقة واتصال دائم مع السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالوزارات والمؤسسات ذات العلاقة لرصد

محمد غازي الحرباوي

رئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل



العمل على تفعيل اتحاد الغرف التجارية لما له من أهمية وخاصة دوره في صنع القرار، وبصراحة أكثر أؤكد على موضوع الاتحادات الصناعية.

وبما ان الغرف التجارية غرف تجارية وصناعية اعتقد انها مرتبطة ارتباطا مباشرا بالاتحادات، وبالتالي يجب ان يكون هناك مظلة تضم الغرف الجارية والاتحادات الصناعية كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا

بعضها البعض. وهذا ما سأجسده على ارض الواقع بين غرفة تجارة وصناعة الخليل والاتحادات الصناعية بجميع القطاعات. وبرأيي هذا هو الدور الاهم لتفعيل دور الغرف التجارية واعطائها ثقلا عند صنع القرار.

هشام محمود مساد

رئيس غرفة تجارة وصناعة جنين



أ - فتح أسواق جديدة للمنتجات الفلسطينية ولتسهيل حركة السلع.
ب - جلب الاستثمارات العربية والاحنابية الى فلسطين.
ج - المشاركة الفاعلة في المؤتمرات الاقتصادية والإقليمية والعالمية.
د - العمل مع الغرف العربية على رسم خطة لاقتصاد مكمّل لبعضه في الدول العربية وليس منافسا لبعضه.

ه - العمل على تسهيل دخول رجال الأعمال الفلسطينيين إلى الدول العربية لتعزيز حصة المنتج العربي في السوق العربية.

برنامجي كرئيس للاتحاد سيضم ما يلي:
1 - الاتصال المباشر والدائم مع السيد الرئيس أبو مازن والسيد رئيس الوزراء من اجل وضع السياسات والخطط لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
2 - أن يكون الاتحاد شريكا أساسيا في وضع خطة التنمية المتوسطة للاقتصاد الفلسطيني.
3 - زيارة الغرف التجارية في المحافظات والإطلاع على المشاكل والاحتياجات والعمل على حل هذه المشاكل وتلبية الاحتياجات إن أمكن.
4 - المساهمة الفاعلة في صياغة القوانين والتشريعات ذات الصلة.
5 - استحداث صندوق ضمان اجتماعي للمنتسبين بأليات وقوانين واضحة.
6 - العمل على إنشاء بنك إئمائي (تجاري، صناعي) من اجل تقديم خدمات ميسرة للمنتسبين.
7 - زيادة التشبيك والتعاون مع الدول الاقليمية والعالمية لزيادة خدمة المنتسبين من خلال:

خليل زرق

رئيس غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة



سأعمل على ترتيب العلاقة وآليات العمل بين الوزارات المختلفة مع القطاعات التجارية والصناعية والزراعية، وحماية مصالح الاعضاء وتعديل بعض الاجراءات الضريبية خاصة الضريبة المفروضة على العقارات التي ترفع التكلفة على المستهلك وتؤثر سلبا على الاستثمار في قطاع البناء وهو قطاع رئيسي وداعم للاستثمار الوطني.

وسأبحث عن تطوير التجارة وتحديد تصدير المنتجات الفلسطينية بفتح اسواق جديدة لها لرفد الاقتصاد الوطني والتخلص من عبء جزء من البطالة. وسأتولى العمل على متابعة القضايا التي تخص المحافظات بشموليتها وعموميتها والتي تهم التجار كقضايا الضرائب وهمومهم في الاستيراد والتصدير والعمل على تشجيع الاستثمار من خلال العلاقات الدولية «اتحاد الغرف التجارية العربية»، علما ان الاتحاد فاعل في هذا المجال ولكن نسعى الى الرقي من خلال تقديم الخدمات الفضلى للتجار وكل في محافظته.

واتطلع الى تعزيز العلاقات بين تجار المحافظة ونظرائهم في باقي المحافظات لخدمة القطاعات التجارية والصناعية والزراعية في المحافظات الشمالية والجنوبية، وايجاد الحلول للمشاكل التي تواجههم ومن ضمنها البحث في الحلول المناسبة للخسائر التي تلحق بهم جراء تأخر اجراءات تخليص المواد المستوردة عبر الموانئ الاسرائيلية سواء من تلف البضائع او ما يعرف ببديل الارضيات خاصة وان التأخير يمتد في كثير من الاحيان الى عدة اشهر ويترتب عليه دفع مبالغ باهظة تنعكس على سعر السلع للمستهلك، وتضر بالاقتصاد الوطني، فعيوننا تتجه نحو محيطنا العربي والدولي للارتقاء بالواقع الاقتصادي الفلسطيني.

عمر محمود هاشم

رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة نابلس



وخاصة قانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، وقانون الشركات، وقانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالمقابل عدم إصدار قوانين تؤثر على التجارة والصناعة دون مشاركة القطاع الخاص، وإبداء الرأي فيها لتفادي التأثيرات السلبية لهذه القوانين على تطوير وتنمية المسيرة الاقتصادية.
رابعاً: على صعيد العلاقات العربية والإقليمية والدولية: تعزيز وتقوية العلاقات مع الجهات العربية والإقليمية والدولية وفتح علاقات جديدة بما يخدم القطاع الخاص الفلسطيني.

سأعمل على تطوير الاتحاد على عدة جوانب وصعد، وهي:
أولاً: على صعيد الموارد البشرية: العمل على زيادة اعداد موظفي الاتحاد من خلال رفدهم بكفاءات مهنية ذات باع طويل في مجال عمل القطاع الخاص، وفتح أقسام ودوائر جديدة.
ثانياً: في جانب السياسات: سأقترح ان يكون هناك غرفة تجارة فلسطين وغرفة صناعة فلسطين كتوجه اقتصادي وطني شمولي كون فلسطين وطننا صغيرا جغرافيا.
ثالثاً: على صعيد القوانين: سأعمل على الضغط من اجل إصدار وإقرار قوانين اقتصادية فلسطينية تأخر إصدارها كثيرا

بعد فحص «بؤبؤ العين» و«بصمة الابهام»

بورصة تصاريح العمل الاسرائيلية المزيفة تتراجع

حياة وسوق
ملكي سليمان

«دفع في التصريح 1200 شيقل، ولكنه لم يعمل به سوى بضعة ايام. اعتقاله شرطة الاحتلال على مدخل احدى مستوطنات غرب رام الله. وبعد توقيف دام عدة ايام أفرجوا عنه بكفالة مالية قيمتها 2000 شيقل، وحرموه من الحصول على تصريح قانوني لعدة سنوات. ولولا أنه صغير السن لكانت عقوبته أشد». يروي العامل راسم احمد ما حدث لابنه، وهو ضحية جديدة لظاهرة قديمة متجددة هي التصاريح المزيفة للعمل في إسرائيل.

ومنذ مطلع العام الجاري، اصدرت اسرائيل تصاريح عمل لـ5250

عاملا في الضفة وفقا لاحصائيات مكاتب العمل، وهو رقم بسيط جدا مقارنة بعشرات آلاف العمال الذين يتطلعون للحصول على التصريح، حتى لو وقعوا ضحية لـ«النصابين».

وكانت وسائل اعلام اسرائيلية أعلنت عن اعتقال الشرطة الاسرائيلية عددا من موظفي وزارة الداخلية الاسرائيلية وما تسمى بـ(الادارة المدنية) بتهمة النصب والاحتيال على العمال وبيعهم تصاريح عمل مزيفة لقاء مبالغ مالية تقدر بملايين الشواقل على مدار السنوات الثلاث الماضية بالإضافة الى قيام الشرطة باعتقال 23 اسراييليا و11 سمسارا فلسطينيا من محافظات الضفة.

وكان الامين العام لاتحاد عمال فلسطين شاهر سعد طالب اسرائيل والجهات المختصة بفتح تحقيق في تهريب العمال لاسرائيل وتسهيل اصدار التصاريح المزيفة وبيعها للعمال لقاء ملايين الشواقل، وطالبها بالكشف عن هؤلاء السماسرة ومن يتعاون معهم من ارباب العمل الاسرائيليين وتقديمهم للقضاء، والعمل على ارجاع الملايين التي سرقت. وأشار سعد الى ان معظم التصاريح بيعت لعمال يعملون في مجال الزراعة مقابل 1000 شيقل او نسبة من دخل العامل. يشار الى ان ظاهرة بيع تصاريح العمل في اسرائيل تراجعت في الآونة الاخيرة بسبب الاجراءات الامنية التي اتخذتها اسرائيل للحد من نجاح الموزرين وتسهيل الكشف عن التصاريح التي يتم تزويرها.

ولكن عشرات العمال يتهمون اصحاب الشركات والمقاولين الاسرائيليين والعرب بالاحتيال والنصب ببيعهم تصاريح عمل قد تكون مزيفة او مبيعة لشخص آخر ما يعرضهم للخطر والمساءلة القانونية. من جانبهم، يؤكد بعض المقاولين الذين التقيناهم ان القانون يعطيهم الحق في تحويل التصريح الى عامل آخر ان ترك الاول مكان عمله او ان عمله لم يعجب المقاول، بينما يعتبر رجال القانون والمحامون المتابعون لقضايا العمال وبخاصة التصاريح ان العامل غير ملزم بدفع ثمن التصريح ان تعهد بالعمل مع المقاول او الشركة بشكل مستمر ومنظم.

يشار الى أن بعض تجار التصاريح يلجأون لبيع التصريح نفسه عدة مرات وبالتالي يصبح التصريح القانوني مزورا كونه يصبح مستخدما من أكثر من شخص في آن واحد.

التهرب من العمال

العامل موسى ابراهيم قال لـ«حياة وسوق»: «هؤلاء السماسرة يحصلون على مبالغ طائلة من خلال بيعهم للتصاريح التي يكون بعضها مزيفا



حاجز احتلاي على مداخل قرية بيت سيرا

او منتهي الصلاحية. ويتهرب هؤلاء السماسرة من العمال في حالة اكتشاف الامر لتجنب باعادة الاموال الى اصحابها ما يدفع هؤلاء العمال الى ملاحقة السماسرة عشائريا وتدخّل رجال الخير والاصلاح بعد حدوث مشادات كلامية تصل الى حد الضرب والتهديد احيانا»، مشيرا الى ان هذه الظاهرة لا تزال موجودة ولكنها اقل انتشارا من السابق. ومناطق انتشار الظاهرة الرئيسية هي القدس ورام الله ومحافظات الشمال ايضا.

ويتعرض العمال الى ضياع حقوقهم واتعابهم في حالة اكتشاف امر التصاريح المزيفة الذين يجهلون انها مزورة او ملغاة في معظم الاحيان لا سيما وان بعض ارباب العمل الاسرائيليين يهددون باحضار الشرطة او التبليغ عنهم في حال مطالبتهم بحقوقهم.

ويشير سعيد الى حالات كثيرة ينهي فيها العامل عمله في الشركة او مع المقاول قبل انتهاء مدة التصريح وفي هذه الحالة يصبح لزاما على العامل المذكور اما اعادة التصريح الى مكتب العمل او دفع ثمنه للمقاول او الشركة التي دفعت ثمنه، مضيفا ان بعض العمال يحصلون على تصاريح بطرق ملتوية ولكنهم يبيعونها لاشخاص آخرين.

المقاول القانوني لا يزور

بدوره، يقول المحامي كاسترو داود من مركز الديمقراطية لحقوق العاملين، وهو متخصص بمتابعة قضايا العمال داخل اسرائيل ان العامل القانوني غير ملزم بدفع ثمن التصريح بل ان الشركة او المقاول هما الملزمان بذلك، مضيفا: «ان بعض العمال يحصلون على تصاريح عمل قانونية ولكنهم لا يعملون في تلك الشركات وذلك مقابل دفع مبلغ من المال يتراوح من 1800-3000 شيقل» مشيرا الى استحالة قيام مقاول او شركة قانونية بتزوير تصريح عمل لان ذلك يعرضهم للمساءلة القانونية ويلحق بهم اضرارا كبيرة».

ويشير داود الى ان بعض الاشخاص الاسرائيليين والعرب كانوا يقومون بعملية التزوير، ولكن هؤلاء الموزرين من الصعب الوصول اليهم بمعنى انهم مجهولو الهوية في اغلب الاحيان، ويصعب على الشرطة ان تتعقبهم.

ويوضح: «من الصعب ايضا على العامل الذي خدع او تعرض للنصب التعرف على هؤلاء الموزرين»، مشيرا الى ان تزوير او تزيف التصريح ليس سهلا الآن بل يحتاج الأمر لخبرة واجهزة ومعدات متطورة لان السلطات الاسرائيلية تقوم بادخال تغييرات جذرية على طباعة وتصميم تصريح العمل وذلك بشكل متواصل.

وخلص داود الى القول: «وفقا للقانون يجوز للمقاول او الشركة مصادرة التصريح من العامل الذي ترك مكان عمله كون الشركة هي التي تدفع ثمنه»، مضيفا ان مدة التصريح تتراوح من شهر الى 6 شهور، وانه يقوم بمتابعة بعض القضايا المتعلقة بالتصاريح المزيفة ولكنها قليلة مقارنة مع قضايا حقوق واتعاب العمال داخل الخط الاخضر.

مصطلح اقتصادي

..برعاية



شركة فلسطين

لتمويل الرهن العقاري

تخصيص الأموال

تخصيص الأموال أو تقسيم الموجودات بالإنجليزية (Asset allocation): هو التقسيم الذي يختاره الشخص المستثمر لاستثمار أمواله في عدة فرص استثمارية. أو بمعنى آخر التقسيم الذي يختاره المستثمر لاستثمار ماله بين أسهم وسندات، وعقارات.

ويعتبر من السياسة المالية للمستثمر البحث عن توزيع مناسب لأمواله من بين الأنواع الاستثمارية المتاحة بحيث تؤدي له بأكبر عائد، مع تفادي بقدر الإمكان المجازفة حتى لا تضيق أمواله أو جزء منها.

الاتجاه الاستثماري

يعتمد تخصيص الأموال الاستثمارية على حقيقة أنه من الصعب التنبؤ بأي من الاستثمارات سوف يحقق أحسن ربح في آخر السنة أو في آخر فترة معينة قد تكون سنوات. وعلى الرغم من أن أحد الاستثمارات قد يبدو مغريا، إلا أن تقسيم المال على عدة أنواع استثمارية يحد من مجازفة الخسارة الكبيرة.

ولا تسير أنواع الاستثمارات العديدة متوافقة بعضها ببعض، فبعضها يحقق نتائج جيدة، وبعضها يتعرض للخسارة. وعملية تقسيم المال بين عدة استثمارات متنوعة تقلل من احتمال فقد المال بأكمله، إذا ما جازف الشخص ووضع كل ماله في استثمار واحد. فتقسيم مال المستثمر هو الطريقة التي تلبى أغراضه من حيث تقليل احتمال الخسارة والعائد الذي يريجه.

وعلى ذلك، فالتعددية في اختيار الأنواع الاستثمارية للمال هي الطريقة السليمة في مجال تشغيل الأموال.

أمثلة لأنواع الاستثمارات

- * ادخار المال، مثل شهادات التوفير.
- * سندات ومنها الحكومي الوطني والحكومي الأجنبي، ومنها للشركات الخاصة.
- * عقارات، كالأراضي والمباني.
- * عملات أجنبية.
- * ثروات موارد طبيعية.
- * مجوهرات، مثل الذهب والفضة والبلاتين والنحاس وغيرها.
- * أعمال فنية.
- * شركات ائتمانية عقارية.
- * استثمارات عالمية في الدول الناشئة.

تخفيض علامة الدين الأميركي العام لأول مرة في التاريخ

واشنطن تقود الاقتصاد العالمي نحو المج هول

العالم يقف على أبواب أزمة مالية جديدة والصين تصب جام غضبها على الشره الأميركي

حياة وسوق
وكالات

يسود التشاؤم أسواق العالم بعد أن خفضت وكالة تصنيف ائتماني رئيسية تقييمها لقدرة الولايات المتحدة على سداد ديونها أمس، للمرة الأولى في التاريخ، فيما يحذر خبراء من أن العالم على أبواب أزمة ركود كبيرة قد تكون بمستوى أزمة العام 2008 عندما انهار بنك «ليمان برذرز».

ومنيت مؤشرات أسواق الأسهم شرقا وغربا بخسائر فادحة في ظل المخاوف من تباطؤ النمو العالمي المرتبط بأزمات الديون الأميركية، وكذلك الديون الأوروبية، وخصوصا في ظل انتقال أزمة الديون السيادية من اليونان الى اسبانيا ويطاليا.

ويتوقع ان يكون لخسارة الولايات المتحدة للعلامة الممتازة انعكاسات قاسية في الاسواق المالية يصعب تصورها في الوقت الحاضر، حيث ان سندات الخزينة الأميركية تعتبر مرجعا مسلما به: فهي معيار لكلفة المال واداة تستخدم عادة «ضمانة» في العديد من المعاملات وملجأ للمستثمرين في الفترات المضطربة. ويتوقع ان يرغم خفض علامة الولايات المتحدة المستثمرين الى اعادة تقييم شاملة للمخاطر.

وكانت وكالة «ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني» خفضت أمس علامة الدين العام للولايات المتحدة، مبررة ذلك «بمخاطر سياسية» امام رهانات العجز في الميزانية. واعلنت ستاندرد اند بورز في بيان انها خفضت درجة واحدة علامة الدين العام الأميركي من «ايه ايه ايه» الدرجة الاعلى على الاطلاق، الى «ايه ايه +».

وارفقت الوكالة هذا الخفض بتوقعات «سلبية» ما يعني ان ستاندرد اند بورز تعتقد ان التغيير المقبل الذي سيطرأ على هذا التصنيف سيكون للأسوأ وسيتم خفض علامة الدين العام الأميركي مجددا.

وبررت الوكالة قرارها بـ«مخاطر سياسية» مع اتخاذ البلاد اجراءات غير كافية لمواجهة العجز في ميزانيتها. وفي نظرها فان النقاش السياسي حول هذه المسائل ليس بمستوى المشكلات التي تسبب بها الدين العام الذي تجاوز الـ14500 مليار دولار.

رد فعل صيني عنيف

ويأتي اعلان ستاندرد اند بورز في وقت اقفلت فيه الاسواق لعطلة نهاية الاسبوع، لكن ردود الفعل الاولى اتت من آسيا. وقال يه كيم لينغ الاقتصادي في مكتب الدراسات المالية «آر ايه ام هولدينغس» انه يتوقع تقلبات جديدة الاثنتين.

فقد اكدت اليابان الدولة الثانية في العالم التي تملك ديونا أميركية، ثقتها في سندات الخزينة الأميركية واستراتيجيتها لمشتريات هذه السندات لم تتغير.

وليس لليابان التي تحاول حاليا وقف اي ارتفاع في سعر عملتها مقابل الدولار، اي مصلحة لبيع موجوداتها بالدولار بما ان ذلك سيعزز الين.

لكن الصين التي تعد اكبر دائن عالمي على الاطلاق للولايات المتحدة رأت من ناحيتها انها «باتت تملك كل الحقوق لمطالبة الولايات المتحدة بالتصدي لمشكلة دينها البنوية» كما اوردت وكالة انباء الصين الجديدة. وازافت وكالة انباء الصين الجديدة في اول تعليق بعد خفض علامة الولايات المتحدة ان «الايام التي كان بإمكان (العم سام) المثقل بالديون، ان يبدد فيها كميات لا حدود لها من القروض من الخارج تبدو معدودة». وحذرت من انه ان لم تجر واشنطن اقتطاعات كبيرة في «نفقاتها العسكرية الضخمة» وكذلك في «تلكاتها المضخمة للمساعدة الاجتماعية»، فان خفض علامة ستاندرد اند بورز لن تكون سوى «مقدمة لتخفيضات اخرى مدمرة للعلامة» الأميركية.

وقد تأثرت المالية العامة للولايات المتحدة سلبا بالانكماش الكبير الذي مر به اقتصادها من اواخر 2007 الى منتصف 2009.

ومنذ ذلك الحين عاد النمو الاقتصادي للانتعاش لكنه لم يتوصل الى اعادة العافية الى المالية العامة.

من جانبه، صرح وزير المال الفرنسي فرنسوا بروان ان «فرنسا لديها ثقة تامة بمتانة الاقتصاد الأميركي واسسه». الا انه اضاف ان «وزراء مالية مجموعة السبع على اتصال دائم لمراقبة وضع الاسواق ومناقشة التحركات الضرورية».

وفي كوريا الجنوبية عقد مسؤولون كوريون جنوبيون كبار السبت اجتماعا طارئا لتحليل نتائج خفض التصنيف لكن الحكومة حذرت من اي رد فعل مبالغ فيه.

وقال نائب وزير المالية يم جونج يونغ «علينا الان نقلق كثيرا على اقتصادنا وعلى اسواق المال».

وتملك كوريا الجنوبية سابع اكبر احتياطي اجنبي في العالم كما انها من

المستثمرين الرئيسيين في سندات الخزانة الأميركية. ودعت رئيسة الوزراء الاسترالية جوليا غيلارد ايضا الاسواق الى الهدوء. وقالت ان «الوكالتين الاخرين موديز وفيتش ما زالتا تتصنفان الاقتصاد الأميركي بدرجة ايه ايه ايه».

واضافت «اعتقد انه على الناس ان يأخذوا في الاعتبار كل الوقائع». اما وزير المالية الهندي براناب موخرجي فاعتبر ان «الوضع خطير»، موضحا ان «تحليل انعكاسات هذه الخطوة سيستغرق بعض الوقت».

الأسوأ لم يأت بعد

وقال لي جيه وهو مدير في معهد ابحاث الاحتياطي في جامعة المال والاقتصاد المركزية «ستكون هناك فوضى في الاسواق المالية العالمية على المدى القريب على الاقل. اكبر تأثير مباشر بالنسبة للصين سيكون التأثير على احتياطياتها. قيمة استثمارات الصين الدلارية ستهبط والتأثير الهابط سيكون كبيرا».

وقال دينج «اعتقد ان فرصة قيام الولايات المتحدة بجولة اخرى من التخفيف الكمي تتزايد لان المستثمرين الخارجيين ربما يحاولون تفادي الاصول الدلارية مما لا يترك امام مجلس الاحتياطي الاتحادي اي خيار سوى شراء سندات الخاصة».

«اذا طبقت الولايات المتحدة فعلا التخفيف النقدي فانها ستضيف دون شك مزيدا من الغموض للاقتصاد العالمي وقد ترفع اسعار السلع الاولية العالمية».

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فانه يتوقع هذا العام مع حوالي 9 ٪ من اجمالي الناتج الوطني ان يسجل العجز في الميزانية اعلى نسبة بين دول مجموعة العشرين باستثناء اليابان.

وما زال هناك ست عشرة دولة تحظى بعلامة «اي ايه ايه» في تصنيف ستاندرد اند بورز، اربع منها من مجموعة السبع وهي المانيا وكندا وفرنسا وبريطانيا.

وقد احتفظت الولايات المتحدة باعلى درجات تصنيف ستاندرد اند بورز «ايه ايه ايه» منذ تأسيس هذه الوكالة في العام 1941. وما زالت كذلك في تصنيف الوكالتين الكبريين الاخرين، موديز وهي الاقدم (انشئت في 1917) وفيتش ريتينغز.

وانهتت الحكومة الأميركية وكالة ستاندرد اند بورز بانها استندت في قرارها الى اخطاء خطيرة في الحسابات.

وقال متحدث باسم وزارة الخزانة للصحافيين اثر اعلان قرار ستاندرد اند بورز تخفيض تصنيف الدين العام الأميركي، ان «تصنيفا مشوبا بخطأ قدره الفا مليار دولار يتحدث عن نفسه بنفسه».

واكدت وسائل الاعلام الأميركية ان الحكومة اعترضت بقوة على توقعات محلي الوكالة بعد ان فحصت نتائج ستاندرد اند بورز، لكن بدون جدوى. وتأكدت مخاوف الوكالة مع الانقسامات الحادة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري بشأن الموازنة العامة والتي تجلت في سجالات وخلافات كادت تؤدي بالبلاد الى التخلف عن السداد لأول مرة في تاريخها، وهي كارثة تجنبتها واشنطن في اللحظة الاخيرة الثلاثاء بالاتفاق بين البيت الابيض والكونغرس على رفع سقف الدين العام.

آثار محمرة على الدولار

وشككت الصين في قدرة الدولار على الاستمرار في دوره كعملة مرجعية دولية، خاصة ان الولايات المتحدة الأميركية صارت تمول حاجاتها من إصدار نقود لا تتجاوز قيمتها قيمة الورق والألوان المطبوعة عليه، وهو ما يدفع الصين للاعتقاد أن من حقها أن تطلب من واشنطن أن تحل أزمة ديونها الهيكلية وتضمن سلامة الأصول الصينية بالعملة الأميركية.

بل تذهب بكين إلى أبعد من هذه الانتقادات وتطالب بإقامة نظام مراقبة دولي للتحويلات التي تطرأ على الدولار الأميركي، وتحذير وضع عملة احتياطية جديدة مستقرة وذات مصداقية كبديل للدولار تسمح بتفادي تضرر الاقتصاد العالمي من الاختلالات والعواصف التي تهب على الاقتصاد الأميركي.

هذه الانتقادات والمطالب الصينية، التي تشاطرها إيها اليابان والعديد من دول العالم، تتزامن مع تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية لأول مرة في التاريخ.

وهذا القلق الذي تثيره في العالم الزعامة النقدية الأميركية للنظام النقدي الدولي منذ برُوتن وودز، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تم التعبير عنه لأول مرة عام 1971م من طرف فرنسا على لسان الجنرال ديغول الذي استنكر بصوت مرتفع أن تعيش الولايات المتحدة عالة على العالم بطبع نقود لا تملك واشنطن ما يقابلها من ذهب، وهو ما يعني أن

العالم يتعرض منذ عقود لعملية احتيال ضخمة من طرف الولايات المتحدة التي تشتري كل ما تريد من بقية العالم بنقود لا تعدو كونها مجرد ورق. قال اقتصاديون صينيون ان تخفيض مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة يشكل خطرا كبيرا على الاسواق المالية ويتوقعون ان يدفع الصين اكبر حائزة في العالم لسندات خزانة أميركية الى التعجيل بتنويع سنداتها.

وحثت الصين واشنطن الاسبوع الماضي على العمل بشكل يتسم بالمسؤولية لمعالجة قضايا ديونها قائلة ان الغموض في سوق سندات الخزانة الأميركية سيقوض النظام النقدي العالمي ويعرقل النمو العالمي. وحثت بكين واشنطن مرارا على حماية استثماراتها الدلارية التي قدر محللون بانها تشكل نحو ثلثي احتياطياتها من الصرف الاجنبي والتي تبلغ 3.2 تريليون دولار وهي اكبر احتياطيات في العالم.

وقال الخبير الصيني لي جيه ان «الصين ستضطر الى التفكير في استثمارات اخرى لاحتياطياتها. سندات الخزانة الأميركية لم تعد امانة بعد الان. يوجد صنف من الاصول اكثر خطورة من ايه ايه ايه ولكن اقل خطورة من ايه ايه بلس . الصين لم تفكر في هذه الاستثمارات من قبل ولكنها الان ستضطر الى فعل ذلك».

وقال دينج يقان وهو نائب مدير في مركز ابحاث التنمية وهو معهد بحثي تحت مجلس الدولة ان تخفيض ستاندرد اند بورز ربما يدفع ايضا الولايات المتحدة الى تخفيف السياسة النقدية بشكل اكبر مما يثير مزيدا من الغموض في الاسواق العالمية.

انعكاسات سلبية على الاقتصاد العربي

من جانبه، توقع الخبير المالي المصري محسن عادل أن يؤدي تخفيض تصنيف الولايات المتحدة من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز لانعكاسات عامة سلبية على الاقتصاد العالمي والعربي منها زيادة معدلات الفائدة وتراجع قيمة الدولار.

وقال عادل الذي يشغل منصب نائب رئيس الجمعية المصرية للتمويل والاستثمار في تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط إن الطلب على السندات الأميركية قد ينخفض، وبالتالي قد يتحول المستثمرون نحو السندات الصادرة باليورو، وتخفيض قيمة الدولار مقابل اليورو. أما السلع فمن المتوقع أن تتباين اتجاهات أسعارها.

وأضاف أن تصنيف الولايات المتحدة كان يعد واحدا من نقاط قوتها الأساسية، إلا أن التخفيض الذي حدث اضر به مشيرا الى ان سندات الخزانة الأميركية التي كان ينظر اليها في الماضي على انها افضل امان في العالم دون نزاع وتصنف الان باقل من السندات التي تصدرها دول مثل بريطانيا او المانيا او فرنسا او كندا.

أكد ان ما يحدث في الولايات المتحدة ينعكس دائما على اقتصادات العالم العربي، نظرا للعلومة التي باتت تربط الشرق بالغرب، اقتصاديا واجتماعيا، لذلك فإن الانعكاسات المرتقبة من أزمة الدين الأميركي ستكون واضحة. وحول مصير الأموال العربية المستثمرة في سندات الخزانة الأميركية، قال عادل ستشهد تأخرا في السداد، وفي الواقع فإن الأكثر أهمية من ذلك أن الولايات المتحدة التي خفضت معدل الفائدة على الدولار إلى واحد في المائة، فإن هذه السندات لا تنتج ما يغطي التضخم، بالتالي هناك خسارة مهمة جدا للدول التي تملك هذه السندات التي يكون مردودها من 2 إلى 3 في المائة، وعندما ينخفض الدولار بنسبة كبيرة، فهذا يعني ان هناك خسارة كبيرة في قيمة الموجودات (السندات) التي قيمتها بالدولار.

وأضاف انه من ناحية تراجع قيمة الدولار على الصعيد الدولي، فأن معظم عملات الدول العربية، خاصة الدول النفطية، مرتبطة بالدولار، فهذا يعني أن هذه الدول ستتعرض لخسائر وقد تزيد هذه الخسائر في حال تعرض الدولار الأميركي إلى انتكاسة بسبب أزمة الديون الأميركية.

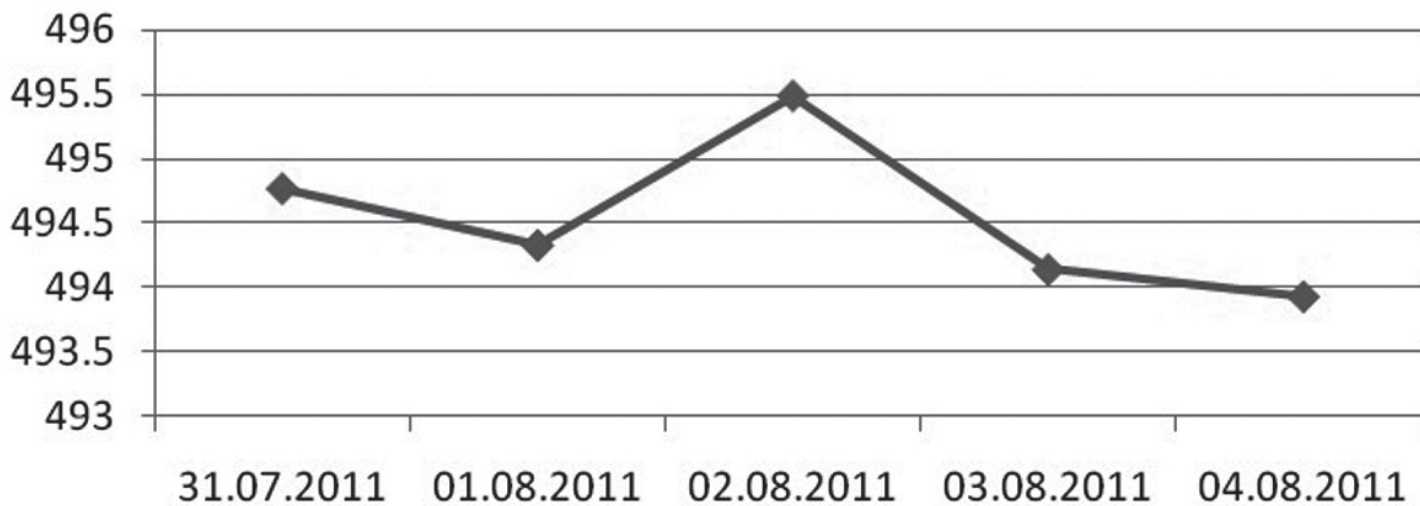
وبالفعل فقد تراجعت سوق الاسهم في السعودية أمس السبت، اول ايام الاسبوع، اكثر من خمسة في المئة مدفوعة بمخاوف المستثمرين الناجمة عن خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، والمخاطر في الاسواق الأوروبية.

واغلقت السوق على 6073,44 نقطة متراجعة 5,4 في المئة مع تداولات قيمتها 4,9 مليار ريال (1,3 مليار دولار). وقال الخبير المالي عبد الوهاب ابو داهش ان «تصنيف ستاندراد اند بورز للديون الأميركية ومشاكل أوروبا وخصوصا إيطاليا تشكل مخاوف بالنسبة للمستثمرين». وازضاف ان «رد فعل السوق قوي جدا رغم ان موجة التراجعات بدأت قبل فترة (...). ويبدو ان سوق السعودية تتفاعل مع اسواق الاسهم والسندات العالمية وليس فقط مع اسعار النفط والمواد الاولية». وتابع ردا على سؤال «اتوقع ان تحدث بعض التراجعات لكنها ستكون وفقا لتحركات الاسواق العالمية».

أداء ضعيف للبورصة في الأسبوع الأول من رمضان

البورصة في اسبوع

مؤشر القدس



واصل مؤشر القدس نزيف النقاط حيث أنهى تعاملات الأسبوع الأول من شهر رمضان على تراجع، فيما كان سهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) السهم الأكثر نشاطاً للأسبوع الثاني على التوالي.

واستحوذ سهم باديكو على ما نسبته 51% من حجم التداول الأسبوعي. ووفق النشرة الأسبوعية لشركة «لوتس للاستثمارات المالية» فقد شهدت البورصة تداولات ضعيفة حيث انخفضت قيمة التداول مقارنة بمعدل التداول الأسبوعي للأسابيع السابقة.

وأغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى (493.93) نقطة منخفضاً ما قيمته (1.60) نقطة أي ما نسبته (0.32%) عن إغلاق الأسبوع السابق، أما فيما يخص القيمة السوقية فقد أظهرت هي الأخرى انخفاضاً وأغلقت عند مستوى (2,824,248,513) دولاراً أميركياً.

وعقدت 5 جلسات تداول خلال الفترة ما بين 2011/07/31 ولغاية 2011/08/04 تم خلالها تداول (2,740,358) سهماً بقيمة إجمالية بلغت (3,644,188) دولاراً أميركياً.

ولدى مقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة أسهمها خلال الأسبوع الماضي والبالغ عددها (31) شركة من أصل (46) شركة مدرجة مع إغلاقاتها السابقة، يتبين بأن (10) شركات قد أظهرت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما انخفضت أسعار أسهم (12) شركة، واستقرت أسعار (9) شركات.

أما على صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول، فقد حل قطاع الاستثمار في المرتبة الأولى حيث حقق ما نسبته (55.9%) من حجم التداول الإجمالي، وجاء في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بما نسبته (21.67%)، أما ثالثاً فقد حل قطاع البنوك بنسبة بلغت (12.42%) تلاه قطاع الصناعة بنسبة (9.27%) وأخيراً جاء قطاع التأمين بنسبة بلغت (0.65%).

أبرز الأخبار:

نتائج الربع الثاني للشركة الوطنية لصناعة الكرتون

حققت الشركة الوطنية لصناعة الكرتون (NCI) في النصف الأول من العام الحالي ربحاً صافياً مقداره 111,029 ديناراً أردنياً مقارنة مع 113,220 ديناراً في نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ مجموع الموجودات 5,958,718 ديناراً، ومجموع المطلوبات 508,702 ديناراً، ومجموع حقوق المساهمين 5,450,016 ديناراً.

نتائج الربع الثاني للشركة العقارية التجارية للاستثمار

حققت الشركة العقارية التجارية للاستثمار (AQARIYA) ربحاً صافياً في النصف الأول من العام الحالي مقداره 72,111 ديناراً أردنياً

معلومات التداول حسب القطاعات

المؤشرات	الافتتاح	الإغلاق	قيمة التغيير
مؤشر القدس	495.53	493.93	٪ -0.32
المؤشر العام	258.23	257.63	٪ -0.23
قطاع البنوك	99.14	98.35	٪ -0.80
قطاع الصناعة	67.67	67.16	٪ -0.75
قطاع التأمين	44.47	45.67	٪ 2.70
قطاع الاستثمار	23.53	23.51	٪ -0.08
قطاع الخدمات	50.22	50.15	٪ -0.14

معلومات التداول للشركات الخمس الأكثر نشاطاً

الرمز	الإغلاق	التغيير	قيمة التداول	حجم التداول	معدل التداول السعري
شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (Padico)	1.15	0.00	1,861,756	1,655,251	1.12
شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)	5.30	-0.02	426,196	57,011	5.30
شركة الوطنية موبايل (WATANIYA)	1.22	0.00	296,719	243,173	1.22
شركة مطاحن القمح الذهبي (GMC)	1.20	+0.03	256,537	154,850	1.17
بنك فلسطين (BOP)	3.00	-0.03	252,882	84,006	3.01

مقارنة مع 57,766 ديناراً في نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ مجموع الموجودات 6,199,413 ديناراً ومجموع المطلوبات 700,504 ديناراً، ومجموع حقوق المساهمين 5,498,909 ديناراً.

اجتماع مجلس إدارة الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق أعلنت الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق (PLAZA) نيتها لعقد اجتماع مجلس إدارتها يوم الثلاثاء الموافق 2011/08/16.

اجتماع مجلس إدارة بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة أعلن بنك الرفاه (AMB) نيته لعقد اجتماع مجلس إدارته يوم الأحد الموافق 2011/08/14.

سافر للولايات المتحدة بجيب فارغة وعاد بثلاث شهادات

د. نبيل كوكالي.. «صاحب السبع صنایع» يجس نبض السوق بالأرقام

شخصية العدد

حياة وسوق
أسامة العيسة

عندما سأل الطالب في جامعة بيت لحم، نبيل كوكالي، في نهاية

سبعينيات القرن العشرين، وهو على عتبة التخرج، زميلة له عم تحمل بين يديها، لم يكن يعلم أن هذا السؤال سيقود خطواته إلى المستقبل، حيث أصبح استاذ الاقتصاد، ورجل الاعمال، والمستشار الاقتصادي والاكاديمي.

كانت زميلة كوكالي، تحمل طلبا من جامعة سان دييغو في ولاية كاليفورنيا الاميركية، ولا ترغب بتعبته، فأخذ كوكالي وارسله الى الجامعة، ووصله رد ايجابي بعد ثلاثة شهور.

سافر كوكالي، قبل ثلاثة اشهر من بدء الدوام، الى اميركا، ليعمل، من اجل جمع القسط الجامعي، ووجد عملا كبائع حلويات، وفي الفصل الثاني دبر عملا بمساعدة زميله الفلسطيني عدنان صالح، وبعد عامين ونصف العام، حصل على شهادتي ماجستير في ادارة الاعمال والادارة والتنظيم، وانتقل الى جامعة (مايومي) ليحصل بعد نحو خمس سنوات على شهادة الدكتوراة في التجارة والاحصاء، عمل خلالها في مهن مختلفة، ولم يكن لديه مال يدفعه رسوما ليتسلم الشهادة، او ثمن التذاكر للعودة الى الوطن، فعمل ستة اشهر، ليجمع المال، ويعود للوطن، الذي غاب عنه سبعة اعوام، حاملا شهادته. عمل الدكتور نبيل كوكالي، بعد عودته، استاذاً في

جامعة الخليل (1985-2008)، وحرر الصفحة الاقتصادية في صحيفة الفجر المقدسية المحتجة، وعمل مراسلا اقتصاديا لصحيفة الشرق الاوسط اللندنية، واسس مجلة الرائد الاقتصادي التي استمرت في الصدور مدة ثلاثة اعوام، وعمل مستشارا لرجال اعمال، واعد دراسات جدوى اقتصادية عديدة، وفتح مكتبا للسياحة والسفر في مدينته بيت ساحور، ومصنعا لانتاج هدايا وتحف نشط خلال الاعوام (1998-2006) حين اغلق لعدم قدرته على منافسة البضائع الهندية والصينية، ثم دخل المجال المصرفي، منذ عام 2006 حتى الان. وساهم في تأسيس وادارة عدة مؤسسات منها مركز التطوير الاقتصادي، ومنذ عام 1994، يدير المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، ويشرف على رسائل ماجستير ودكتوراة في جامعات محلية وخارج الوطن.

عائلة من الوجهاء

ولد د. كوكالي في بيت ساحور بتاريخ 12/03/1955 لعائلة من الوجهاء المحليين. والده يدعى الياس صليبا كوكالي وتوفي عام 1984، والوالدة تدعى كاثرينا نخلة عبد الله توفيت عام 1999. وشغل الياس والد د. نبيل مناصب عديدة في المؤسسات الخيرية وأسس مع زملائه جمعية الضمان الصحي في بيت ساحور عام 1957 والتي ما زالت حتى يومنا هذا تقدم الخدمات والرعاية الصحية. وجده لجهة الأم نخلة عبد الله كان مختارا خلال فترة الانتداب البريطاني والاستعمار التركي، وخاله عيسى نخلة عبد الله كان محاميا وهو أول من مثل فلسطين في هيئة الأمم المتحدة للهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، وجده لأبيه صليبا كوكالي كان رجلاً تقياً وذا سمعة طيبة.

يقول د. نبيل كوكالي عن تنشئته: «كان لذلك أثر كبير في حياتي

جوانب شخصية واجتماعية

ما هي هواياتك؟

هوايتي هي مطالعة الكتب العلمية والدراسات، وخاصة فيما يتعلق باستطلاعات الرأي التي تنشر في كل العالم كما أتابع البرامج الثقافية والسياسية على بعض المحطات التلفزيونية الفضائية.

كيف تقضي وقتك بعيداً عن العمل؟

أقضي وقتي بعيداً عن العمل في زيارة الأقارب والذهاب الى المناسبات

كوكالي في رحلة عائلية



منذ تأسيسه وهو متخصص بالدراسات الكمية والنوعية وبالأخص استطلاعات الرأي العام في مجالات واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والمالية ودراسات السوق، وقبل كل شيء القضايا الساخنة التي تستجد في حينه. وعن استطلاعات الرأي وأهميتها يقول كوكالي: «استطلاعات الرأي هي صوت الشعب الدفين الذي يجد فيها فرصة للتعبير عن نفسه. تعطي هذه الاستطلاعات التي نقوم بها للناس فرصة التعبير عن آرائهم حول قضايا ساخنة من حياتهم اليومية وقياس آرائهم هذه مع آراء غيرهم من المواطنين. إنها تنبأ السياسيين والمسؤولين بما يشعر ويفكر به الشعب عليهم يقومون بتصحيح ما أفسدوه. نحن نعتقد بأننا بذلك نقوم بخطوة جيدة باتجاه ديمقراطية مجتمعنا الفلسطيني أسوةً بغيرنا من الشعوب المتقدمة».

يشار إلى أن د. نبيل كوكالي متزوج وله ستة أبناء، منهم أربعة ذكور، وبناتان. الياس وهو البكر (24 سنة) يحمل شهادة ماجستير في استطلاعات الرأي والاقتراع من جامعة أسكس في بريطانيا ويحضر في الوقت الحاضر رسالة الدكتوراة في الإعلام واستطلاعات الرأي في جامعة دريسدن في ألمانيا. أمير (23 سنة) يُدير محلًا للصرافة، رنا (21 سنة) تدرس رياضيات سنة رابعة في جامعة بيت لحم، أدهم (19 سنة) يدرس إدارة أعمال سنة ثانية في جامعة بيت لحم، ديننا (17 سنة) توجيهي علمي وأرام (13 سنة) في الصف الثامن. وزوجة د. نبيل هي عائدة عيسى أنطون عبد الله، درست الهندسة المدنية في جامعة بوخم بألمانيا الغربية، وتعمل الآن مدرّسة للغة الألمانية في مدرسة الروم الكاثوليك. وللدكتور نبيل أخ واحد يدعى منير ويعمل مدرسا في مدرسة طاليتا قومي، وأختان، هيام مدرسة في مدرسة راهبات الوردية وأمال مدرسة في مدرسة اللاتين.

حيث أنّ بيتنا وبيت جدي كانا مقرين لاجتماعات أهل البلد لمناقشة قضايا عديدة وبالتالي اكتسبت خبرات كثيرة في هذا المجال وتعلمت من ذلك الثقة بالنفس والقدرة على المبادرة وعلى الابتكار والحسّ بالمسؤولية والثقة تكون مستمدة من إحساس أساسي بالاحترام أي احترام النفس واحترام الآخرين. كما تعلمت أيضاً إبداء الرأي والتعبير عن وجهة النظر بكل صدق وقول الحقيقة بجرأة حتى لو كانت مؤلمة، كل هذا صقل فيّ روح التعاون مع الناس وإصلاح ذي البين».

يتذكر كوكالي حرب 1967 والتي كان حينها في الصف السادس الابتدائي، ويقول: «رأيت كيف كانت الناس تهيئ نفسها للرحيل عن البلاد، ولكن أبي رفض هذه الفكرة رفضاً تاماً ومنع أفراد عائلته من التأثر برأي الشارع لذلك شعرت في هذه الفترة بالذات بخوف من المجهول».

اعتقال وديمقراطية

نشأ كوكالي في بيت ساحور ودرس في مدارسها حتى تخرج عام 1974 من المرحلة الثانوية/ الفرع العلمي، ثم التحق بجامعة بيت لحم ودرس إدارة أعمال، واعتقل أثناء فترة دراسته في جامعة بيت لحم من قبل قوات الاحتلال.

يقول عن تلك التجربة: «لا شك أن الظروف التي عشت فيها عززت فيّ روح المبادرة والقيادية وحُبّ الناس والغيرة على المصلحة العامة ولهذا عند حصولي على شهادتي العليا قررت أن أجد طريقة علمية كي أتمكن من خلالها من التعرف على رأي الناس في شتى المجالات وإعطاء الناس العامة الفرصة للتعبير عن وجهة نظرهم ومقارنتها بوجهات نظر الآخرين ما دفعني إلى إنشاء المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي في 1994/03/24 والذي ما زال قائماً حتى اليوم».

يشار إلى أن المركز الفلسطيني نشر (176) استطلاعا للرأي العام

وعدم التبذير بل التدبير وعدم التدخين والإقلاع عنه.

ماذا كنت تحلم عندما كنت طفلاً وماذا تحلم الآن؟

في مرحلة طفولتي كنت أحلم بدولة مستقلة وأن استطيع السفر الى أي بلد والانتقال الى أي منطقة دون حدود أو معابر. والآن ما زال هذا الحلم مستمرا... لم يتحقق بعد، أملي أن يكون لنا مطار وأن نسافر بسياراتنا الى الأردن وإلى باقي الدول العربية دون منعنا من أي شيء

وأحياناً قضاء بعض الوقت مع صديقي أحمد رباح عابدين «أبو رباح».

ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

على الشباب استغلال الوقت في أمور ايجابية وعدم هدر الوقت في أشياء غير مفيدة واستغلال كل دقيقة واختيار المهنة التي تناسب ميولهم وقدراتهم واستخدام التكنولوجيا بطريقة ايجابية لتوسيع إدراكهم وثقافتهم وأفاق علمهم والعمل الجاد لبناء مستقبل زاهر

الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

البنك المركزي المصري يبيع أذون خزانة بملياري جنيه

قال البنك المركزي المصري إنه باع أذون خزانة بملياري جنيه (335.49 مليون دولار) وهو نفس المبلغ الذي كان يطلبه. وبيعت أذون الخزانة وهي لأجل 91 يوماً بمتوسط عائد 11.756 بالمائة انخفاضاً من 11.839 بالمائة في مزاد الأسبوع قبل الماضي.

الجزائر تستورد منتجات غذائية بـ5 مليارات دولار

بلغت قيمة ما استوردته الجزائر من مواد غذائية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري 4.83 مليارات دولار، بزيادة 59.87 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2010، كما أفادت الجمارك الجزائرية. وعزت مصلحة الجمارك هذه الزيادة إلى ارتفاع واردات الحبوب بأكثر من 99 في المائة، وبلغت قيمتها 2.04 مليار دولار. وأكد المركز الوطني للإعلام والإحصائيات الجمركية أن «واردات المنتجات الغذائية التي تمثل نسبة 20.76 في المائة من الحجم الإجمالي للواردات، بلغت 4.83 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2011، مقابل 3.02 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2010، بزيادة نسبتها 59.87 في المائة»، حسب وكالة الأنباء الجزائرية.

إيران توقع مذكرة تفاهم للغاز مع سوريا والعراق

نقلت وكالة أنباء مهر الإيرانية شبه الرسمية عن مسؤول إيراني قوله إن إيران وقعت مذكرة تفاهم لتزويد سوريا بالغاز عبر الأراضي العراقية. وقال جواد أوجي رئيس شركة الغاز الوطنية الإيرانية «بتوقيع مذكرة التفاهم هذه من المتوقع أن تتشكل خلال أقل من شهر ثلاث مجموعات عمل مشتركة قانونية ومالية وافية لتوقيع عقد الغاز النهائي». وقالت إيران إن خط الأنابيب الذي تقدر تكاليف إنشائه بعشرة مليارات دولار سيفتح في غضون ثلاث إلى خمس سنوات.

دبي تسعى إلى تطوير بورصة للشركات الصغيرة والمتوسطة

أعلن مسؤولون في «مركز دبي المالي العالمي»، أن مفاوضات مكثفة تجري مع جهات محلية وإقليمية لتطوير سوق مالية إقليمية للشركات المتوسطة والصغيرة في المنطقة، عبر توفير التمويل لها، في ظل تشدد المصارف في الإقراض. وتوقع رئيس الشؤون الاقتصادية في المركز ناصر السعيد، أن تبصر البورصة الجديدة النور خلال شهور قليلة، في ضوء التزام محلي وإقليمي بهذه المبادرة، على اعتبار أن هذا النوع من البورصات كان لها دور بارز في تطوير أعمال الشركات وتوسعها خارج حدود بلدها الأصلي في عدد من الدول. وأظهرت نسخة عام 2010 من دراسة المسح الاقتصادي للمركز، أن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاده بلغ 2.92 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5.2 في المائة مقارنة بالعام 2009، حين بلغ 2.77 مليار دولار.

هبوط أرباح حديد عز غير المجمعة 53.5 % في 2010

أظهرت نتائج الأعمال غير المجمعة لشركة حديد عز أكبر منتج لحديد التسليح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاض صافي أرباحها السنوية 53.5 بالمائة إلى 116.08 مليون جنيه (19.51 مليون دولار) في عام 2010. وكانت الشركة حققت أرباحاً غير مجمعة قدرها 249.56 مليون في عام 2009. ولا تشمل الأرقام غير المجمعة نتائج شركة العز الدخيلة للصلب وباقي الشركات التابعة. وأظهرت نتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية غير المجمعة في أيار الماضي تحقيقها 724 مليون جنيه في 2010 دون تغيير عن عام 2009.

كأي شعب من شعوب العالم.

ما هي الجوانب التي يعتقد الآخرون أنها سلبية في حياتك وما هي الجوانب الإيجابية؟

أنا لا أجامل بتاتا بل أقول الحقيقة بكل جرأة حتى لو كان وقعها قاسياً على الآخرين، أما الجانب الإيجابي فهو أن الناس يثقون بي ويأتمنونني على أشياء خاصة في حياتهم.

هل تتابع الرياضة؟ من تشجع من الفرق؟

أنا من متابعي لعبة كرة القدم وأشجع فريق برشلونة.

ما هي ضريبة النجاح؟

الوصول الى النجاح عملية شاقة وهي بحاجة إلى عزيمة وإصرار ومثابرة وجد وعمل ولكن باستطاعة كل انسان الوصول اليه اذا كانت لديه رؤية واضحة وهدف واضح، والمحافظة على النجاح عملية صعبة ومتعبة لأن الانسان الذي يصل الى هذه المرحلة يشعر دائماً بقلق لأنه يسعى دائماً إلى المزيد ويشعر بتحد ويحاول أن يطور نفسه حتى يبقى محافظاً على هذا النجاح. وهنا يراودني قول الشاعر الأميركي لويس كارول، واصفاً سباق الانسان مع الأشياء بين تلاطم أمواج التغيير حيث يقول: «لكي تحتفظ بمكانتك عليك أن تركض بأقصى سرعتك... أما اذا أردت أن تتقدم على الآخرين فعليك أن تركض بضعف سرعتك القصوى وان لم تستطع فعليك أن تسير بنفس سرعتهم ودون ذلك يعني السقوط بالهالوية».

ما هو أول شيء تقوم به عندما تصحو من النوم؟

تشغيل التلفاز لسماح الأخبار وثم شرب القهوة وقراءة الجريدة.

كيف تنتقي صداقاتك؟

من الفئة الحضارية ذوي السمعة الطيبة والناس المتفهمه وذوي الأخلاق الرفيعة لأن المثل العربي يقول: «قل لي من هم أصدقاك أقول لك من أنت».

ما هي أكلتك المفضلة؟

أتابع في الوقت الحاضر نظاماً غذائياً معيناً فلا أشرب المشروبات الغازية ولا أتناول المقالي ولا الخبز الأبيض أو الأرز، وأكلتي المفضلة هي ورق الدوالي مع الكوسا المحشي البلدي ونضع بينه لحمة الجدي وتتم عملية الطهي على كانون الفحم.

ماذا تعني كلمة المرأة؟

المرأة هي الأم والزوجة والأخت والابنة والصديقة، والذي يحترم المرأة ويقدرها هو الرجل الذي يثق بنفسه ويقدراته، فالمرأة عنصر فعال وأساسي في المجتمع، فكما يقول المثل (المرأة نصف المجتمع). إن المرأة شريكة العمر والإنسان الناجح والموفق في حياته لا بد أن تشاركه في هذا النجاح وتقف بجانبه زوجته. فالأم مدرسة وهي التي تربي الأجيال.

من هو مطربك المفضل؟

أحب الطرب الشعبي والشرقي والمغني المفضل لدي هو المغني السوري «صباح فخري».

ما هو شعارك في الحياة؟

شعاري في الحياة هو: «لا تؤجل عمل اليوم الى الغد»، وداثماً أقول لأولادي ومن يعمل معي في مجال استطلاعات الرأي المثل الشعبي «إلي عليك عليك»، وهناك قول في «الربح والخسارة» أؤمن به وهو «لا تحاول أن تعيد حساب الأمس وما خسرت به فالعمر حين تسقط أوراقه لن تعود مرة أخرى ولكن مع كل ربيع جديد تتفتح أوراق جديدة، فانظر الى تلك الأوراق تغطي وجه السماء ودعك مما سقط على الأرض فقد أصبح جزءاً منها»، وهذا يعني أنني ما ندمت يوماً على شيء خسرته أو ضاع مني، وباستمرار أنظر دائماً الى المستقبل بنظرة تفاؤلية.

ما هي أجمل لحظة في حياتك؟

أجمل لحظة في حياتي كانت عندما حققت حلم والدي وحصلت على شهادة الدكتوراة من جامعة وايومنغ بالولايات المتحدة بتقدير ممتاز. أمّا أجمل لحظة في حياتي المهنية فكانت بتاريخ 2011/05/04 عندما تمّ انتخابي بالإجماع من قبل (67) مؤسسة عالمية تغطي (89.0 %) من السوق العالمية العالمية عضواً مشاركاً في مؤسسة غالوب انترناشيونال والشبكة العالمية المستقلة لأبحاث السوق (WIN / GIA) وذلك خلال مؤتمر الجمعية العمومية لاتحاد المؤسستين المذكورتين الذي انعقد في العاصمة الروسية موسكو خلال الفترة من 1 - 4 من شهر أيار من العام الجاري.

ما هي أكثر لحظة حزن مررت بها؟

أكثر لحظة حزن مررت بها هي وفاة والدي قبل 6 أيام من حصولي على شهادة الدكتوراة، لقد أثر ذلك في نفسي كثيراً لأن أبي تمنى أن يرى هذه اللحظة ولكن للأسف خطفته يد المنون دون أن يرى ما كان يحلم به.

بطاقة شخصية

الاسم الرباعي: د. نبيل الياس صليبا كوكالي

مكان الولادة: بيت ساحور

تاريخ الميلاد: 1955/03/12

الإقامة: بيت ساحور

الدراسة: بكالوريوس إدارة الأعمال - ماجستير إدارة أعمال-

ماجستير إدارة تنظيم - دكتوراة تجارة وإحصاء.

الحالة الاجتماعية: متزوج

اسم الزوجة: عائدة عيسى أنطون عبد الله



الدكتور كوكالي مع عائلته

السموع قلعة البساط البلدي الأخيرة



بساط بلدي

الأزياء والبسط والأزياء الفلكلورية الفلسطينية وتعد من أروع البلدات وأولها في محافظتها على تراثها الوطني العريق وتنقله من جيل إلى جيل، الى درجة انه كانت الامهات سابقا عندما تتزوج ابنتها تُخرج معها «مزودة» كشيء من طقوس الزواج، والا يعتبر هذا الزواج منقوصا.

جيل منتج لا يقر بالآلات الحديثة

وعن امكانية استعمال الآلات الحديثة في انتاج البساط البلدي، يؤكد ابوحماد ان من الامور التي أبقّت البساط ذا تراث عريق انه يُنتج بأدوات بدائية، لافتا في هذا الصدد الى عزوف جمعية السموع الخيرية عن محاولة لانتاجه بالآلات الحديثة «لانه يتطلب ادخال مواد صناعية: وضع مادة شمعية على الصوف... مما يفقده رونقه التاريخي». وقدمت هذه الحرفة، على مدى عقود طويلة، الاء والاجداد والامهات على أنهم جيل منتج عبقري يفخر باستخدام المواد الخام من بيته- حسب ما يشير يوسف ابوعواد عضو اتحاد كتاب وأدباء فلسطين لـ«حياة وسوق»- مؤكدا ان هؤلاء الاولين رغم بدائية امكانياتهم وأنهم كانوا أميين فانهم استطاعوا ان يكونوا منتجين لمنتجات تخلق من الصناعي الذي يتهالك، فباتت الصناعات التقليدية تناظر الاصلاء.. الى درجة أن وصفهم «بالمهرة والمبدعين»، يتميزون عن مهرة ومبدعي هذا الزمان بأنهم كانوا عصاميين يستخدمون المواد الأولية الخام بادوات يدوية تقليدية ليست للآلات التكنولوجية الحديثة أية لمسة.

الخشية من «الموت»!

ويتخوف المواطن الحوامة من اندثار هذه الحرفة التقليدية مع قلة المنتسبين اليها.. وهو شعور ينتاب الى حد كبير الكاتب ابوعواد بدعوته الى استمرار عمل الجمعيات، كالسموع الخيرية، في الحرص على «هذه المهارة» من الجدات والامهات الى البنات حتى لا تنقطع صلة الجيل المعاصر بها وحتى لا تُدفن مع موت الاولين والوارثين.. وهي دعوة تفهم «السموع الخيرية» فحواءا جيدا فسخرت طاقتها لحمايتها، لكنها ما برحت تشكو «التسويق»!

كنز للزمن

وتجيد المواطنة فريال السلامين (35 عاما)، نسج البساط منذ أن كانت فتاة صغيرة، وتقول لـ«حياة وسوق» ان تعليم صناعة البساط البلدي أمانة تحملها للأجيال القادمة للحفاظ عليه من «شبح نسيان الماضي وادواته»، علاوة على انه يشكل «كنزا ثميناً للزمن» ويحملها على الفخر والاعتزاز، ولا تجد حرجا في ان يتم الاستغناء عن الصناعي بالتقليدي، لاسيما وأنه يشكل مصدر دخل محدود لدى أسر وعائلات عديدة.

لكنها أعربت عن خشيتها من اندثار هذا التقليد، مستقبلاً، اذا ما استمر تجاهل الفتيات في الاقبال على هذه الحرفة، وعزوفهن نحو الاهتمام بما وصفته بـ«بقشور هذه الايام».

جمعيات تحفظ التراث

الخشية من اندثار هذا النوع من التراث دفع العديد من الجمعيات المحلية في بلدة السموع الى الاهتمام وتخصيص فروع لديها لتفريغ النسوة بالعمل فيه، وينعكس بصورة او باخرى على المستوى المعيشي لهن. من بين هذه الجمعيات: «السموع الخيرية»، التي حرصت على تشغيل أكبر عدد ممكن من القطاع النسوي خاصة السيدات كبيرات السن وذوات الدخل المحدود، حتى بات يعمل لصالح «مشروع البساط البلدي» نحو 150 سيدة وفتاة، وفق ما يوضح شفيق ابوحماد.

ويبين ابوحماد ان القطع التي يتم انتاجها، الى جانب البساط، المزودة والبجاد والمصلى والكتف والحقيبة والخرج وبيت الشعر والفردة والمخلاة، مشيرا الى ان الجمعية تقوم بانتاج العديد من القطع من مختلف الاحجام سنويا بمعدل نحو 200 م2 يتم تسويقها في الاسواق المحلية والخارجية، بيد ان هذا التسويق ليس مستقرا دائما ويشكو القلة، مشيراً الى «اننا نطرز ونتعب، وهذا مكلف لنا وفي نهاية يبقى في بيوتنا لا نستطيع الاستفادة منه وتسويقه»: المتر المربع الواحد تبلغ تكلفته نحو 40 ديناراً اردنياً.

ونوه ابوحماد الى أن بلدة السموع تنتج أفضل أنواع

قطعة بطريقة فنية معينة. ووضحت الحاجة عائشة أن الألوان المستعملة في صناعة السجاد البلدي، غالبا ما تكون باللون الأحمر التقليدي، وهناك ألوان أخرى كالأخضر، الأزرق والبنّي، بالإضافة إلى الأبيض والبنفسجي.

آراء عن السجاد

واختلفت الآراء في العودة الى هذه الحرفة واقتناء منتوجاتها، بين من شجع ذلك لانه يرى فيها «روحاً أصيلة للحياة»، ومن اشار الى ان العصر الحديث يتطلب ما يتم انتاجه بسرعة وبتكلفة أقل، دون ان ينكر عراقة هذا المصنوع.

وتقول المواطنة «ام خليل»، من بلدة الظاهرية، انها تلجأ الى شراء السجاد الصناعي، وذلك بسبب رخصه وامكانية تجديده اذا ما تلف، في حين تحتفظ بالبساط البلدي كتحففة فنية لا أكثر.

وتتفق معها المواطنة «ام اشرف»، اذ تقول انها لا ترغب كثيراً في اقتناء البساط البلدي، ويعود ذلك الى ارتفاع تكلفته، مع انخفاض اسعار العديد من السجاد الصناعي وتنوع اشكاله والوانه، ويمكن اختيار القطعة ذات الحجم المناسب لاية غرفة في منزلها، وفي الوقت الذي تريده. وتضيف: ان البساط اصبح موجودا الان داخل المنازل اما للزينة كقطع أثرية لتزيين الجدران، أو كأغلفة هدايا تراثية، وبدا منقرضاً وكأنه شيء من الماضي المندثر. لكن المواطن «محمود عبد العظيم» من مدينة الخليل، يفسر هذا التوجه الى ترك البساط البلدي، من وجهة نظره، بالكثرة في انواع السجاد والموكيت الصناعي المستورد قليل التكلفة، وتناسبه مع الظروف المادية السيئة لقطاعات كبيرة من العائلات والاسر، بيد انه أشار الى انه لا يمكن الاستغناء عنه، في اشارة الى شوقه للعودة الى الماضي العريق في عصر بات «كله صناعة في صناعة».

ويعتقد المواطن يزن التميمي ان استخدام البساط البلدي قل هذه الايام، مع وجود البلاط وتنوعه على أشكال والوان مختلفة، على عكس الحياة التي كان يعيشها الاجداد على الارض وفي العراء ما يتطلب أعطية وقماشاً متيناً كالبساط البلدي.

ورفض المواطن شفيق الحوامة من السموع، عرضاً تقدمت به احدى الجهات لشراء بساط بلدي ورثه عن والدته، بمبلغ ليس قليلا من المال، فهو رغم امتلاكه بساطا صناعيا، الا أنه لا يمكن ان يفرط به تحت اي اغراء مادي وغيره، في الوقت الذي يقر ان «البلدي» ما زال هو الافضل من بين ما يقتنيه رغم مرور عشرات السنين عليه.. وهو ما يؤيد حديث المسؤول في جمعية السموع شفيق ابوحماد: «أنا أضمن لك عمر البساط البلدي أكثر من 40 سنة خدمة: البساط المصنوع من صوف الضأن الخالص دون مواد اضافية».

ويستذكر الحوامة كيف كانت النسوة قديما يتجمعن في احد البيوت المجاورة لنسج السجاد البلدي، أيام قال عنها انها تحمل ذكريات تجسد الحياة الطبيعية.

حياة وسوق وسام فوزي الشويكي

تكشف البراعة في حياكة ونسج البساط البلدي على نحو متماسك ومرصوص مدى المهارة التي تتملك أنامل ناسجيه، رغم بدائية الادوات وأميه الناسجين. وما زالت بلدة السموع، الى الجنوب من محافظة الخليل، تحافظ على صناعة السجاد البلدي المعروف بـ«البساط»، كتقليد تراثي تسعى سيدات البلدة الى الاحتفاظ به رغم ما يعتريه من صعوبات في التسويق.

البساط السموعي

وتنفرد بلدة السموع بنسج البساط البلدي، هذا اليوم، حتى اقترن باسمها وبات يعرف بـ«البساط السموعي»، ويعتبر الأفضل والأفخر بين الصناعات التقليدية المحلية، من حيث الجودة والصناعة اليدوية، لكن المخاوف من الانقراض بفعل عدم تسويقه، تتعالى عند الكثيرين، خاصة لدى الجمعيات التي تبنت الحفاظ عليه.

ويعود اهتمام البلدة بهذه الصناعة القديمة لأسباب ردها شفيق ابوحماد المسؤول في جمعية السموع الخيرية، احدى الجمعيات في البلدة التي «غارت» على البساط من ان يندثر مع تعاقب الاجيال فخصصت قسماً لديها لنسجه بجمعية سيدات البلدة.. ردها الى الأعداد الهائلة من الاغنام في السموع والمناطق المحلية بها - تصل الى 40 الف رأس غنم- واعتماد بعض أهالي البلدة على المواشي كمصدر للرزق الأمر الذي أدى الى عدم انقراض هذه الصناعة وبقائها، حيث يُستفاد من صوف المواشي في صناعته.

وتفخر الحاجة «عائشة»، وهي عجوز طاعنة في السن، بانها ما زالت قادرة على الامساك بزمام صناعة البساط، رغم ما أوهن الزمن قواها، حرصاً منها على الحفاظ عليه من الاندثار ولأنه «يحمل تاريخ الشعب الفلسطيني».

ميراث الابناء

ويعود الفضل لتعلم الحاجة عائشة صناعة أو نسج البساط البلدي، الى والدتها، على نفس القدر الذي تحرص فيه على تعليم بناتها هذه المهنة التي ترى فيها ومثلها «بقاءً للشعب الفلسطيني على أرضه.. وفيه الخير والبركة ومعنى الحياة الحقيقي».

وتشرح الحاجة عائشة لـ«حياة وسوق» كيف تقوم بغسل صوف المواشي، في اولى مراحل اعداد البساط، لتنظيفه من الاوساخ وما هو عالق به، ثم تشكيله على نحو «كرات» او ما يعرف بـ«حوايا» تمهيدا لغزله بواسطة مغازل بدائية قديمة على شكل خيوط مرتبة، ثم القيام بصباغة الصوف بالأوان عديدة في مصابغ خاصة.

وتضيف: ثم يتم استخدام ما يسمى «برامة الصوف»، بوضع كل خيطين مع بعضهما البعض من أجل المتانة والقوة، وفي المرحلة الأخيرة من مراحل تصنيع البساط البلدي فهي النسيج، يتم نسج البساط السموعي أو أي

**كل دقيقة بتحكيها قبل الإفطار
بتأخذ زيتها بعد الإفطار ببلاش.**

للاشتراك بالحملة اتصل على الرقم 3338 أو من خلال موقع حساني على موقع جوال الإلكتروني

زهقان خبز - جوال خبز - والحماض خبز

جوال - لا للتسحيل